

تذمر الشعب والشباب إزاء نظام لا يحب بلاده



الافتتاحية بقلم زهير بسه

ومواجهة بعضها ضد البعض الآخر، أو تلهيتها باختلاق حيل مصطنعة. مثل الاشتباكات العشوائية العنيفة التي حدثت في الأشهر الأخيرة بين عنصرين من السكان في منطقة بني ميزاب، وكذا الاشتباكات المتولدة عن استفزازات خلال الخروج من الملاعب والتي تتسبب فيها عناصر مشبوهة. إن التعصب يغذيه بعض الولاة بالتركيز على الانشغالات الوهمية، مثل الحانات التي يعتبرونها بأنها مصدر كل الآفات الاجتماعية، ومن ثم أغلقت واحدة تلو الأخرى، بينما استهلاك المخدرات يعرف انفجارا بشكل مأساوي. واللافت للانتباه أن هناك مسؤولين رسميين ينظمون ويقودون مظاهرات مثيرة للسخرية حول مهارة وبراعة المنتخب الوطني لكرة القدم. إن الوطنية التي تتعرض يوميا لإهانة الشركات متعددة الجنسيات وقوتها الإمبريالية قد جرى تهييجها من قبل النظام عندما فاز هذا الفريق الوطني على زامبيا ومصر. لقد حان الوقت فعلا للعمل على إحداث تغييرات عميقة من أجل تحقيق تطلعات الجماهير الكادحة والشباب في هذه الذكرى السنوية لحدث يشكل معلما تاريخيا راسخا لمآثر الشعب الجزائري.

واستكانة إلى درجة العبودية. انها تفعل كل شيء لكي تثبت في الأذهان عقلية العبيد لصالح ازدهار أقلية قليلة من الأثرياء الجدد الشرسين. لماذا ننزعج عندما يحاول الشبان بكل الوسائل الإبحار نحو الشواطئ الأخرى أمام انغلاق الحياة الاجتماعية والتزوير الانتخابي الفاضح والصمم المتعجرف للحكام؟ إن هؤلاء الشبان يحبون بلادهم، وإنما هم يفرون من الحكام الذين لا يحبون بلادهم حقا أو الذين لا يحبونها إلا بقدر ما تدر عليهم من دولارات النفط لكي يصبحوا أكثر غنى وثراء. وعندما يتجه الشبان إلى الهروب عبر البحار، وينجون من الغرق، فإنهم يقادون إلى السجن، لأن السلطة لم تجد وسيلة أفضل لمعالجة ظاهرة الحرقة سوى وضع قانون يعاقب المقبلين على الهجرة غير الشرعية. هل هناك ما يعمله الشباب إزاء هذه الظواهر المثيرة للغضب والاستياء؟ لم يجدوا سوى حرق المباني العامة، كرمز لدولة غريبة عن أوضاعهم، وقطع الطرق، وتمزيق الصدور بالخناجر، والتهديد بالانتحار الجماعي؟ إن الغضب يتزايد يوما بعد يوم، غير أن السلطة توجه التحذير تلو التحذير بأن الرد الوحيد على التظاهرات والاحتجاجات هو السجن، ثم السجن، والسجن دائما. والأسوأ الآن هو تزايد علامات التلهية من أجل تقسيم الجماهير،

في هذه الذكرى السابعة والأربعين من عمر الاستقلال الذي انتزعه شعبنا في جويلية ١٩٦٢ بعد حرب تحرير طويلة ودامية، ماهي أفاق المستقبل الذي تتطلع إليه الفئات الاجتماعية الفقيرة وفئات الشباب؟ إن استياء هذه الفئات من تنامي الإجحاف واللامساواة وعدم ثقافتها كلية في رغبة مسؤولي النظام في التكفل بمشاكلها يشكلان جانبيين بارزين لحالتها الذهنية. وبالتأكيد فإن هذا الاستياء أمر مشروع. فهذا النظام لا يمكن أن يبرر النتائج الكارثية للسياسة التي ينتهجها. ومع القليل من الوسائل المالية، بالإضافة إلى انعدام التآطير ونقص الخبرة، وعلى الرغم من العديد من الأخطاء التي كان يمكن تجنبها، فإن الدولة الجزائرية قد أظهرت خلال السنوات الخمسة عشرة الأولى أنه كان من الممكن القضاء على البطالة والحد من الفقر. إن الدولة الحالية هي آلة قمع مكروسة لخدمة أقلية صغيرة من المنتفعين والمحتكرين بدون شفقة ولا رحمة وبدون قانون، ومن ثم فهي دولة لا تحركها أية رغبة في القضاء على الفقر، والخروج من المأزق الذي تتخبط فيه البلاد، بل على العكس من ذلك، تحتفظ بعناد وبإصرار بالبطالة للإبقاء على الجوع والإحباط في صفوف الشباب والعمال وجعلهما في حالة خنوع

بعد الانتخابات الرئاسية الأخيرة ينبغي فتح نقاش حول أفضل الأساليب لتحقيق الحريات الديمقراطية



والإيديولوجية والإرهابية التي تمتلكها التيارات الأكثر رجعية في البلاد. وقد عمق هذا الضعف الثقافة العدمية الناجمة عن المقاطعة المنهجية التي عاملت بشكل سيء جزءا واسعا من الرأي العام التقدمي، وهي ما تزال تشكل عقبة أمام التجنيد النشط للجماهير وتترك موضوعيا المبادرة السياسية في أيدي الطبقات الطفيلية والكمبرادورية التي تتولى مقاليد الحكم في البلاد.

الحياة السياسية التي لا تسمح بخلق جو سياسي مشجع في صفوف مختلف التيارات الديمقراطية التقدمية، حيث أن التشكيلات المختلفة المكونة لهذه التيارات تعاني من الضعف منذ عشرين سنة بسبب التفكك المنهجي لحزب الطليعة الاشتراكية (الباكس)، والدسائس التي كان يحكيها أنصار الحكم لخلق كتل مناهض للتقدميين، فضلا عن الإمكانيات والقدرات السياسية

أسفرت الانتخابات الرئاسية التي جرت في 9 أفريل الماضي عن فوز بوتليقة مرشح السلطة مثلما كان متوقعا، حيث لعب التزوير غير المسبوق وغياب مترشحين تقدميين في هذه الانتخابات دورا أساسيا في تحقيق هذه النتائج المحبوبة مسبقا. والواقع أن السبب الرئيسي الذي أدى إلى هذه النتيجة التي تخدم الطبقات المسيطرة والغنية يتمثل في انغلاق

المعارك، كل المعارك، الكبيرة منها والصغيرة، لا يمكن أن تكون حصيلتها عدم إحراز أي تقدم. إن الانتخابات بمختلف أنواعها بما في ذلك الانتخابات الرئاسية من شأنها أن تمهد الطريق إلى مبادرات أخرى متعددة وإلى توفير شروط من أجل تدخلات شعبية أكبر في المستقبل. وبالتأكيد فإن مقاطعة الانتخابات كوسيلة لفصح المهازل الانتخابية التي تنظمها السلطة ونزع أي شرعية صادرة عنها ليست سوى عبارة جوفاء وعقيمة، يل إن تكرار مثل هذه المقاطعة، والتي تعيد إنتاج نفس المواقف الرفضية، لا تزجج السلطة إطلاقاً، وأكثر من هذا أنها لا تؤدي إلى أي تقدم للمسألة الديمقراطية، ومن ثم فلن تؤدي نسبة الامتناع عن التصويت في أية انتخابات في الوضعية الراهنة إلى رحيل النظام.

إن القوى التقدمية ستكسب من خلال المنافسة الانتخابية - التي تشارك فيها - الطابع النقدي والنقد الذاتي من أجل استخلاص الدروس حول أسباب المصاعب التي تعترضها في التجنيد الجماهيري حول مرشح ديمقراطي تقدمي يحمل أرضية بديلة تحتاجها البلاد وطبقاتها وفئاتها الاجتماعية الكادحة من أجل الخروج من المأزق الراهن وتمكنها من مجابهة النتائج التي تفرزها الأزمة العالمية للرأسمالية.

لقد اعترف الجنرال المنقاع خالد نزار للمرة الأولى في رده على تصريحات الرئيس السابق للجمهورية الشاذلي بن جديد، بأن الأصولية الإسلامية قد حظيت بدعم وتشجيع مجموعة الشاذلي في الحكم من أجل تفكيك وتحطيم حزب الطليعة الاشتراكية والحركة البربرية.

ويمكن أن نضيف إلى هذا الاعتراف بأن هذه الاستراتيجية - التي حظيت بدعم من السلطة كلها وليس من إحدى مجموعاتها فحسب - كانت متكاملة وتم إنجازها بواسطة ممارسة ضغوط ضخمة من أجل إحداث تفجير داخلي لهذا الحزب الذي أفرغ ذوي الامتيازات والمهريين، والمنفعيين وأعداء الإمبريالية المتنوعين ومن ضمنهم الغورباتشوفيون الجزائريون.

زهير بسة

النشاط السياسي، بل تكمن في أن نخوض بدون هواده حتى تلك المناوشات الصغيرة التي من شأنها أن تهيب العمال والجماهير الكادحة للمعارك الكبرى التي تنتظرها في المستقبل. وفي هذا السياق يكون من الخطأ الاستهانة بأية إمكانية لاستغلال مظاهر التعبير التي تكون السلطة مرغمة على السماح بها بمناسبة المواعيد الانتخابية.

وعلى هذا النحو يمكن للتيارات التقدمية أن تتفق على أهداف ملموسة و تعين مرشحها لمثل هذه الانتخابات، وتحضر بشكل جيد وملائم منبرا وطنيا للتعريف، عبر التلفزة والتجمعات الشعبية، بأرضيتها البديلة للدفاع عن مصلحة البلاد وعن مصالح العمال ضد السيطرة المشتركة لأعداء الشركات متعددة الجنسيات والفئات الكمبرادورية. إن هذه الأرضية ينبغي أن تشمل، على مستوى أكبر، الأفكار التي ستبرز حتما في السنوات المقبلة، والتي ستثير نقاشا توضيحيا معمقا حول المشاكل الكبرى للبلاد: استراتيجية الإنعاش الاقتصادي واستقلال القرار، والدفاع عن مصلحة العمال وتطهير البلاد من الفساد وتحقيق الحريات الديمقراطية والتضامن مع الشعوب في النضال، الخ.

إن مثل هذا النقاش سيؤدي إلى خلق مناخ تعبوي نشيط في اتجاه البحث عن مترشحين تقدميين ودعمهم. ومن المؤكد أنه عن طريق تجنيد وتعبئة الجماهير حول أهداف واضحة ملموسة، يمكن تحقيق خطوة هامة نحو المستقبل. وهكذا فإن العمل الأكثر أهمية اليوم هو تعريف الجماهير الواسعة بالحل الذي يقترحها التقدميون من أجل السير بالبلاد في طريق الديمقراطية الحقيقية المرتبطة بالتقدم الاجتماعي. وفي هذا الصدد لا يمكن الاستغناء عن استغلال كافة الإمكانيات من أجل التصدي، خلال العمل، للروح الانهزامية أو الانتظارية التي تشل القطاعات الواسعة المنتظرة بفارغ الصبر إحداث تغيير ليس عن طريق النضالات الجماهيرية ولكن بتدخل إلهي بواسطة قوى متواجدة في داخل أجهزة الدولة تملك مفتاح تغيير جذري. صحيح أنه لا أحد يعتقد في أن مترشحا تقدما يستطيع للمرة الأولى أن يفوز في المعركة الانتخابية كذلك التي وقعت في الأسابيع الماضية.

ولكن من الضروري أن ندرك أن خوض

ولما كان معسكر المقاطعين يتكون من التيارات السياسية الأكثر تنوعا التي لا تتقاسم نفس الأهداف، لذلك لا ينبغي وضع كل هذه التيارات في نفس السلة. فمن بين هذه التيارات يوجد أولئك الذين يعبرون عن طموحات الفئات الشعبية، ويرفضون تسلط القوى المالية والمضاربة والاستغلالية، إلا أنهم يتخلون دوما عن مثل هذه الاستحقاقات بفعل الإحساس بالضعف إزاء ضخامة المهمة التي تقع على عاتقهم بسبب الانغلاق الذي يميز الحياة السياسية. ومن البديهي أن هذا التيار لا يمكن أن يلتقي مع التيارات السياسية الليبرالية التي تدافع عن مصالح الفئات الاجتماعية المحظوظة. فهذه الفئات الأخيرة مستعدة تماما للتفاهم والتلاقي مع التوجهات الليبرالية المتطرفة للنظام الذي يتميز حقا بتحالفاته مع الإسلامويين، الذين يطمحون إلى الاستيلاء على قيادة البلاد ويعبرون عن استيائهم بالجوء إلى المقاطعة الانتخابية.

ومن بينهم، يوجد أولئك الذين يريدون أن يشكروا عقبة أمام المقرررين في المؤسسة العسكرية بتوجيه ضربة قوية لوجهة نظرهم السياسية. فضلا عن هذا فإن الاستياء الذي يحمله هؤلاء لم يكن بسبب التأييد الذي يتلقاه الحكم من قبل القوى الإمبريالية الكبرى الأمريكية والفرنسية، التي جددت صراحة قرارها بدعم بوتفليقة سنة 2004 وزكت كل سياسة تنتهجها الجزائر ثلاث مصالحها الإمبريالية، بل إن استيائهم التام يتعلق بأولئك الذين اتخذوا قرارا مثيرا للضحك بتجميد نشاطاتهم السياسية.

الحريات الديمقراطية تكتسب في خضم النضالات المتعددة للجماهير

إن الحريات الديمقراطية ليست هدية تمنح، ولكنها تنتزع انتزاعا. وإنه لمن السذاجة وانعدام الهمة الاعتقاد بأنه يمكن أن تحترم الطبقات الثرية ذاقواعد اللعبة في الديمقراطية القائمة، في حين أننا نعرف ما هو القالب الذي يحترم اللعبة السياسية الشريفة.

وهكذا فإنه من الواجب خلال الفترة التي يتم فيها بناء حركة تقدمية منظمة، على غرار تلك التي نعيشها منذ سنوات طويلة، أن نعتبر أن المهمة الحقيقية للقوى الديمقراطية والتقدمية لا تكمن في تشجيع الاستسلام والاستقالة من

مراجعة الدستور الأهداف الخفية

لاستخدامه كتهديد سياسي ناجح، والذي استمر منذ 15 عاما.

معالجة مشكل اللجوء إلى التزوير الانتخابي

الجانب الثالث في هذه المعالجة، يتعلق بمخاطرة اللجوء بشكل مطرد إلى التزوير الانتخابي، في ظرف تظهر فيه غالبية المواطنين نوعا من الارتياح إزاء السلطة، بعزوفها وامتناعها المتزايد للذهاب إلى صناديق الاقتراع. وما دامت الظروف الدولية تحتم ديمقراطية الواجهة، فإن السلطة مرغمة على ممارسة التعددية الشكلية، بالرغم من أنها تود التخلي عنها. فالمشكلة بالنسبة لهذه السلطة، أن ممارسة التزوير الضروري المكثف للانتخابات التشريعية أصبح من الأمور الصعبة، لأنه يتطلب مواجهة آلاف المرشحين الساخطين وقواعدهم الانتخابية. ومن ناحية أخرى، فقد يبدو لهذه السلطة أنه من السهل لها نسبيا، فرض حل توافقي من أعلى، وتمريه على مستوى انتخابات رئاسية عن طريق التزوير وبتضخيم أرقام المشاركة الانتخابية، إذا كان ذلك ضروريا. فالمرهنة على مخطط كهذا، تجعل الطبقات الحاكمة تعتقد بأنها ستكون في منأى عن استنكار القوى الرأسمالية العظمى، التي تتمسك، إلى درجة ما، باحترام المظاهر. إن ذلك لممكن، مادامت هذه القوى متأكدة بأن السلطات الجزائرية ستبقى، بالرغم من وجود نوع من الاحتكاك، حليفا مخلصا نسبيا في المنطقة، ومادامت الدولة الكمبرادورية تحول الجزائر إلى سوق كبير، حيث لا يستفيد من رسكلة البترو دولار في الغالب، سوى الشركات متعددة الجنسيات. والمثال الناجح لـ حسني مبارك، الخادم المطيع للقوى الإمبريالية، يعتبر مصدر إلهام خصب لحكامنا. فبالرغم من نسبة المشاركة الضعيفة في الانتخابات والتي سجلت أقل من 20٪، إلا أنه ما يزال يواصل يحكم مصر منذ 30 سنة، دون أن يثير ذلك أي استنكار من مانحي الدروس في الديمقراطية الحقيقية، المهم بالنسبة لهؤلاء، أن لعبة المسرحية تكون مقبولة. تلك هي إذن، حسابات أصحاب هذه المراجعة. لكن ردود الفعل الشعبية، إذا وجهت توجيهها حسنا، يمكنها إبطال مخططات هؤلاء الذين يصرون على اللعب بالنار. وتستنطيع أيضا فتح الطريق للبديل التقدمي الذي تنتظره الطبقات الاجتماعية الأكثر احتياجا، ووضع حد لتهديد الماسكين بالسلطة، بخطر الإسلاموية المتفجرة.

ق، ب

أجورا زهيدة وليس لهم أية ضمانات في المستقبل، وفلاحين فقراء مهمشين لا يستفيدون من دعم الدولة، كل هؤلاء ليس لهم سوى أمنية واحدة تتمثل في تغيير جذري يمكنهم من القضاء على الفوارق الاجتماعية الفاحشة، والتخلص من نظام قائم على خدمة الفئات الأكثر ثراء.

إدارة التناقضات الداخلية دون فقدان زمام السلطة

الجانب الثاني، له علاقة بالتناقضات التي تشغل التحالف الرئاسي: جبهة التحرير الوطني، والتجمع الوطني الديمقراطي، وحركة حماس. فهذه التشكيلات السياسية الظاهرية الثلاثة للسلطة، تعطي انطباعا، من خلال أدوارها كحلفاء ثم كمتنافسين، على وجود نوع من الحياة، لديمقراطية شكلية. وفي نفس الوقت تتسبب في مشاكل تتعلق بلعب دور مستمر في التحكيم أثناء ممارسة السلطة من ناحية، وتقسيم الامتيازات المادية اللازمة لها من ناحية أخرى.

لذلك، فالجناح الكمبرادوري النشط للدولة في النظام الاجتماعي والاقتصادي، ليس في نيته ترك هؤلاء الحلفاء الإسلاميين يواصلون تدعيم ثقلهم في المؤسسات الحكومية بفضل سياسة القضم المتزايدة، كما يهدف هذا الجناح الكمبرادوري إلى حصوله على السيطرة المطلقة في البرلمان عقب تشريعات 2012 وبهذا التعديل الدستوري، يمكن لممثلي الجناح الكمبرادوري، استباق الأحداث، عن طريق غلق نظام التمثيل، وكذلك الأمر بالنسبة لتوزيع السلطة. وهذا الإغلاق الجديد يسمح لرئيس الدولة بالمزيد من السلطة، وإبقاء حلفائه في دور تابع، وضمان سيطرة دائمة على كيفية توزيع ثروة البلاد. ويبقى الهدف الخفي لهذه العملية، ليس فقط تقوية هامش المناورة بالنسبة للرئيس الحالي للدولة، كما يفكر الكثيرون. فالأمر يكمن في وضع السلطة اللازمة بين يدي خلفه، بالتنسيق مع الماسكين بمفاتيح القرار للتمكن من تصفية الحلفاء الذين يستعملون الإسلام كسجل تجاري لحشد سياسي أثبت نجاعته. فالحيلة السياسية، يجب أن تكون مثمرة بالنسبة للجناح النشط في السلطة: فتهديد شريحة المجتمع التي لا تريد هيمنة الإسلاميين على المؤسسات الحكومية، تعطي لهذا الجناح فرصة تقديم نفسه، لهذه الشريحة المهتدة، باعتباره السور الواقية ضد هذا الخطر المتصاعد. ولن يبقى بعد ذلك سوى المحافظة على تيار الإسلاميين،

بعد موافقة البرلمان في نوفمبر 2008 على تعديلات الدستور، أصبح في إمكان رئيس الدولة أن يتقدم للانتخابات الرئاسية، من الناحية النظرية، لعدد غير محدد من العهود. غير أن هذه التعديلات أعطت الفرصة لعدة تحاليل تتفق في الغالب حول رغبة وإرادة بوتفليقة في حكم الجزائر مدى الحياة. لكن هذه الطريقة في تقديم الأشياء، ينقصها شيء مهم، يتمثل في كون تعديل الدستور لا يعبر فقط عن ميول رجل، بل يعكس بالدرجة الأولى، حاجة تكتيكية واستراتيجية، مرتبطة بطبيعة النظام نفسه، عندما وجد نفسه حبيسا في مجمله وعبر تناقضاته الداخلية. لذلك فإنه من الأرجح أن هناك صراعا صامتا بين أطراف هذا النظام، حول هل يمكن جعل بوتفليقة يواصل الحكم في الجزائر أم لا. كذلك، من المحتمل أيضا، أن الاتفاق الذي أنجز في أوساط أصحاب القرار حول مراجعة الدستور، يعكس بصفة إجمالية هذا الصراع.

مراجعة الدستور تعكس ثلاثة جوانب مهمة:

الجانب الأول، يتمثل في ضرورة المحافظة على نوع من الاستقرار للطبقات الاجتماعية المهمة، وشبكات التأثير التابعة لها عبر ديمومة مراقبتها للأجهزة المؤسسية التابعة للدولة. فهناك شرائح عريضة من فئات اجتماعية مختلفة ترفض، أن تأتي مجرد اتفاقية سياسية مسجلة في دستور، 1996 لتعرض امتيازاتهم للخطر، مثل التجاوزات الحقوق المكتسبة من الليبرالية. وهذا كله يصب في ممارسات البرجوازية الكمبرادورية، الكبيرة والمتوسطة، التي ازدادت ثراء بنشاطات الاستيراد المدعم من البنوك العمومية، وعلى حساب الإنتاج الوطني، ولصالح الشبكات الأخرى من أصحاب الألقاب والرواتب القارة، مرورا بالمضاربين المرتبطين بالأسواق العمومية والموظفين السامين المعينين بكل سخاء، بمراسيم رئاسية، وكذلك الطبقات المتوسطة المنبهرة بالمبالغ المالية الضخمة التي ضخت لمخطط الإنعاش الذي وضع من طرف بوتفليقة بفضل ارتفاع سعر برميل البترول المسجل منذ سنة 2001. كل هؤلاء يتمنون مواصلة التمتع بكل طمأنينة بمصادرة عوائد البترول لفائدتهم فحسب. فليس هنالك من داع لتغيير رئيس الدولة، في وقت يغرقون فيه في نعيم لم يعرفوه منذ الاستقلال. ولا يريدون المغامرة بمواقفهم في مثل هذه الظروف، في الوقت الذي نجد فيه ملايين المنسيين، من بطالين، وفقراء، وشبان بلا أمل، وعمال يتقاضون

ما هو النظام السياسي والدستوري الذي يناسب الجزائر؟



توشوش على مصالح الفئات الحاكمة

والمضاربين والطفيليين. إن تحديد عدد العهد الرئاسية ليس مؤشرا على الديمقراطية. إذ لا يوجد أي سبب يحتم أن تكون العهد محدودة إذا كانت الجزائر يرأسها شافيز جزائري. إن مسألة العراقيل التي تعترض العمل النقابي، وتكوين وإنشاء الأحزاب السياسية، وحرية التعبير والتجمع، باستثناء التيارات الأصولية المعادية للحريات الديمقراطية - هي أهم القضايا التي تطرح في البلد.

ينبغي إذن أن يتركز النقاش حول إعادة النظر في النظام الرئاسي طالما أن هذا النظام، بحكم طبيعته، لا يضمن تمثيلا ديمقراطيا، وفيما لخيارات ومواقف الطبقات الكادحة. ومع ذلك، في بعض الظروف التاريخية، يمكن للنظام الرئاسي أن يستخدم للتعبير بصفة انتقالية عن التطلعات الاجتماعية للجماهير الشعبية، لتمهيد الطريق لإقامة نظام برلماني أكثر تمثيلا لإرادتها، إذا كانت السيلطة التنفيذية توجد في يد القوى السياسية التي تعبر عن هذه التطلعات. وغني عن القول أن الجزائر الآن لا توجد في مثل هذه الحالة.

ندير

وتدابير سياسية واقتصادية واجتماعية كفيلة بتجنيد الجماهير الشعبية، وبإفشال مغامرة مجازفة الجماعات الإرهابية بعزلها عن صفوف الجماهير.

ولكن هذا لم يكن صحيحا. الاهتمام الرئيسي للفئات الاجتماعية التي واصلت وعجلت بتطبيق الإصلاحات الاقتصادية عام 1988 للدفاع عن امتيازاتها، ولإضفاء الشرعية على سيطرتها على ثروات البلاد في الوقت الذي تكافح فيه قوى التقدم بتحديد التيارات الإسلامية الأكثر رجعية التي سعت إلى طردها من السلطة. كان يعني في مجال الدعاية العمل على تجاوز مواقفهم في التعبير عن المصلحة العامة. إن قضية الحريات الديمقراطية لا يمكن فصلها عن طبيعة المصالح الاجتماعية التي يجسدها قادة الدولة والمؤسسات. وأيا كان النظام المؤسسي للحكومة، فإن السؤال الأساسي هو معرفة ما إذا كان المسؤولون المتربعون على رأس الدولة يدافعون عن المصالح العامة للبلدان التي تواجه الهيمنة الامبريالية، ومصالح العمال والفئات الاجتماعية التي لا تعيش سوى من العائدات المتأتية من عملها، أو ما إذا كان هؤلاء الرجال يعملون لصالح الشركات متعددة الجنسيات، والبرجوازية الكمبرادورية، والرأسماليين ورجال الأعمال

إن المناقشة التي خاضتها في الآونة الأخيرة بعض التيارات حول عدد العهد الرئاسية على هامش تعديل الدستور قد أفضت إلى بروز مشكلة حقيقية. فالدعوة إلى احترام دستور عام 1996 والتنديد بمراجعة عدد العهد كانت بالفعل جديرة بأن تؤدي إلى تعزيز التسلط والاتجاه إلى وضع تقييم سلبي للسلطة في الميدان الاقتصادي والسياسي. لكن المخاوف من خلال التركيز على هذا الجانب من المشكلة، كانت تميل إلى طمس القضايا السياسية الرئيسية.

فالدفاع عن دستور عام 1996 هو خطأ سياسي. والناشطون لمراجعته قاموا بتقنين ديمقراطية الواجهة. وباسم ضرورة منع التيارات الإسلامية من الوصول إلى السلطة، يسعى النظام إلى غلق الحياة السياسية بغية المحافظة على تسلطه استبداديته والتأكيد على اقتسام الإرث الاقتصادي للدولة. إن المسار سيكون مختلفا إذا كان القصد فحسب وضع حاجز أمام التيارات التي فجرت الإرهاب بتوظيف الإسلام. إنه لن يكون كافيا تطبيق المادة المنصوص عليها في دستور 1989 بمنع تكوين أي حزب سياسي على أساس ديني. إن تطبيق هذه المادة كان مرفوقا بتعزيز الجبهة الداخلية، من خلال اتخاذ إجراءات

أثر أزمة النظام الرأسمالي العالمي النظام في الجزائر يجر البلاد إلى الهاوية

ستكون عليه مداخليل صادراتنا من المحروقات خلال نفس السنة؟ إذا بقي سعر البرميل في حدود 50 دولار.

لقد قدر السيد شكيب خليل مداخليل الجزائر سنة 2009 بـ 38,3 مليار دولار . وبالتالي سيكون هناك عجز في الميزان التجاري يصل إلى 20 مليار دولار على أقل تقدير. وفي هذه الحال يجب الاستنجاد بصناديق ضبط الموارد المعروفة، التي استعملت، مع الأسف الشديد، لنجدة الدولار الأمريكي والعملة الأوروبية دون أن يكون لذلك أي فعل إيجابي على الاستثمار الوطني المنتج. وهل سيكون ذلك ممكنا دون بيع تلك السندات السيادية بأزهد الأثمان؟

على أية حال اعترفت الحكومة، في آخر المطاف، بأن احتياطي الصرف قد حول إلى سندات مؤمنة. وما أخفته هذه الحكومة بكل عناية على الرأي العام الوطني، هو كيف يمكن أن يصدق المرء بأن هناك عمليات مؤمنة لتوظيف الأموال في إطار نظام رأسمالي يواجه أزمة عميقة يمكن أن تستمر لمدة طويلة، والتي ستسبب إن عاجلا أم آجلا في انهيار سندات الخزينة في أمريكا نفسها؟

الأزمة الرأسمالية وتداعياتها كانت

متوقعة

كانت جريدة «الجزائر الجمهورية» سباقة في دق ناقوس الخطر، وكانت تدعو باستمرار إلى توظيف أموال البترول في الاستثمار المنتج وإعادة التهيئة، وعصرنة وتجديد القطاع الصناعي العمومي الذي لم تطله يد التحطيم. لأنه في هذا القطاع، تكمن إمكانية النهوض الصحيح والدائم: مثل مركب صناعة الشاحنات والحافلات بروبوية، ومصنع صناعة الجرارات بقسنطينة، ومصنع البرواقية حيث تصنع المضخات، ومسيكة تيارت ومصنع المحركات الكهربائية بالعزازقة ومركب الصناعات الإلكترونية بسيدي بلعباس ومصنع العربات ومركبات القطار، ومصنع الحديد والصلب لو لم يسلم إلى أيدي الخواص، ومصنع الأدوات الخاصة بالآلات وغير ذلك. كان من المفروض أنه في هذه الدرر الصناعية المتعددة، والتي بقيت واقفة رغم تأرجحها، منذ السبعينيات من القرن الماضي، تكمن المنابع الحقيقية التي تساعدنا على تقليص الواردات من الاحتياجات الصناعية.

منهجها السياسي في بلادنا، وذلك لأنه لم يقدّم لمواجهتها، بالنظر لعجز ذاتي وجوهري في صلب هذا النظام. لننتمع قليلا. خلال سنة 2008، وصل حجم الواردات إلى 40 مليار دولار. وفضلا عن هذا الرقم الخيالي يجب ألا ننسى، إضافة 10 مليار دولار، التي أخذت طريقها نحو البنوك الخارجية، والتي تمثل أرباح الشركات الأجنبية المتمركزة في الجزائر. إنه وضع لا قبل لنا به من قبل، حيث أن 50 مليار دولار تخرج من بلادنا، دفعة واحدة، دون أية نتيجة تذكر على تطور أوضاعنا الاقتصادية. كل ذلك يحدث في ظل سياسة تقليص مجالات الصناعة الوطنية وحرمان المؤسسات الوطنية من المشاركة في المشاريع القاعدية الكبرى، لصالح الشركات الأجنبية، بحجة الاستعجال في إنجاز المشاريع في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي لرئيس الجمهورية.

البلاد لمدة 3 سنوات كاملة بالرغم من سقوط أسعار البترول إلى أدنى مستوياتها. وهو بذلك يعبر عن رأي بعض الاقتصاديين، الذين يتوقعون نهاية لهذه الأزمة. بحلول سنة 2010. لكن، ماذا سيحدث لو تجاوزت الأزمة هذا الأفق؟ لا أحد من هؤلاء الاقتصاديين التابعين للسلطة يستطيع التكهن بهذه الفرضية.

الأزمة وانعكاساتها: عجز خطير في الحسابات الخارجية

لقد بات من المؤكد، أن انعكاسات أزمة النظام الرأسمالي العالمي على الجزائر، ستكون وخيمة، بالرغم من سياسة الحذر التي ينتهجها النظام السياسي في بلادنا، وذلك لأنه لم يقدّم لمواجهتها، بالنظر لعجز ذاتي وجوهري في صلب هذا النظام. لننتمع قليلا. خلال سنة 2008، وصل حجم الواردات إلى 40 مليار دولار. وفضلا عن هذا الرقم الخيالي يجب ألا ننسى، إضافة 10 مليار دولار، التي أخذت طريقها نحو البنوك الخارجية، والتي تمثل أرباح الشركات الأجنبية المتمركزة في الجزائر. إنه وضع لا قبل لنا به من قبل، حيث أن 50 مليار دولار تخرج من بلادنا، دفعة واحدة، دون أية نتيجة تذكر على تطور أوضاعنا الاقتصادية. كل ذلك يحدث في ظل سياسة تقليص مجالات الصناعة الوطنية وحرمان المؤسسات الوطنية من المشاركة في المشاريع القاعدية الكبرى، لصالح الشركات الأجنبية، بحجة الاستعجال في إنجاز المشاريع في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي لرئيس الجمهورية.

ولكي تكون لنا فكرة عما يمثله مبلغ 50 مليار دولار، يجب أن نتذكر عشية أزمة المداخليل البترولية لسنة 1986، حيث كانت مبالغ الواردات تتراوح بين 12 - 14 مليار دولار. مقابل إيرادات قدرها 14 مليار دولار..

ما يمكن الوقوف عنده على هذا الصعيد، أنه في سنة 2008 صرفت البلاد 50 مليار دولار وسجلت دخول 76,6 مليار دولار، أي أن البلاد ربحت 26,6 مليار دولار. ولهذا يمكننا أن نطرح السؤال التالي: ماذا سيحدث خلال سنة 2009؟ ومن يجرؤ على القول بأن المصاريف لن تتفاقم ولن تصل إلى 60 مليار دولار؟ لا أحد. على أي مستوى

«إن الجزائر في منأى عن الأزمة» ذلك ما فتئ يتردده على لسان حكام هذا البلد، منذ أن بدا جليا، بأن النظام الرأسمالي العالمي قد أخذ ينغمس في أزمة مالية عميقة. ورغم ذلك، فإنه من الصعب على هؤلاء الآن، أن يدبروا ظهورهم للواقع أو يتجاهلوه: إن انكماش الاقتصاد في الدول الرأسمالية، كان له فعل تداعي حرج الدومينو على الصعيد العالمي، وانجر عن ذلك، تقلص في استهلاك مادة البترول وبالتالي هبوط في أسعاره، مما سيؤدي حتما، إلى ضرب الاقتصاد الجزائري في الصميم. وذلك بالنظر إلى عملية التحطيم المنظمة للصناعة الوطنية منذ أكثر من 20 سنة، فكانت النتيجة هبوط محاصيل الصادرات الجزائرية بعد صعود عرفته الشهور التسعة الأولى من السنة 2008. فوزير الطاقة هو نفسه، كان قد صرح بأن مداخليل تصدير المحروقات خلال سنة 2008 بلغت رقما قياسيا بوصولها إلى 76.6 مليار دولار، ويتوقع أن ينزل هذا الرقم إلى 38,3 مليار دولار، في حال بقاء سعر البرميل في حدود الـ 50 دولار. وقد تنخفض المداخليل خلال العام القادم إلى 19,1 مليار دولار، في حال هبوط سعر البرميل إلى 25 دولار. وعلى الرغم من هذا، فقد ذهب رئيس الحكومة إلى أبعد من ذلك عندما صرح بقوله: حتى ولو نزل سعر البرميل إلى 10 دولارات، فإن ذلك لن يؤثر على الجزائر التي تستطيع تحمل ذلك، حسب زعمه. ومن الواضح أن هذا الزعم ليس خطأ بشكل مطلق، شريطة أن نعرف ما هي الجزائر التي يتكلم عنها: هل هي جزائر الأقلية من المضاربين وأصحاب المصالح الذين تحصنوا، اتقاء لمثل هذه الأزمات منذ مدة، أم هي جزائر الأغلبية الساحقة من الشعب، التي سيعمها بؤس شديد، إذا لم يحدث ما يغير الأوضاع بصفة جذرية؟

ومن جهته، أبدى وزير المالية تخوفاته من هذه الوضعية، بعد شهور من التصريحات المطمئنة. لكن ذلك ليس بسبب خوفه على الجزائر وشعبها، بل بسبب الغضب الشعبي الكبير الذي سيقلق النظام، وسيجعله حائرا في مواجهته. لكنه من جهة ثانية، صرح بأن احتياطي الجزائر من العملة الصعبة، الذي ارتفع إلى 140 مليار دولار، سيعطي احتياجات

فهي لا تقبل أن ترى كعكة الحلوى قد بدأت تتقلص وكما فعلت منذ 1986، فإن هذه الطبقات الكمبرادورية والطفيلية ستدافع عن امتيازاتها الفاضحة بأسنانها وأظافرها. لذلك فإن العمال، والطبقات المتوسطة، إن تركوا غيرهم يقررون مكانهم، وقبلوا دون أن يحركوا ساكنا، نداءات السلطة، بالتهيو لربط الأحزمة على بطونهم، فإن شروط معيشتهم ستزداد قسوة.

هل يوجد بديل لإنقاذ الجزائر والطبقات الشغيلة من الكارثة المترتبة بهم لا محالة؟ يمكن القول أجل، لابد من إحداث تغيير جذري؟ وبالتأكيد، هذا البديل يمكن خلقه. أولا وقبل كل شيء، يجب إيقاف نزيف العملة، ومنع استيراد بضائع البذخ أو فرض عليها إتوات جمركية مرتفعة، ومنع استيراد المواد المصنعة من قبل مؤسساتنا الوطنية. وأن نستثمر قبل فوات الأوان، في الصناعات الميكانيكية، والمعادن واستخراج الحديد وغيرها. وفي المؤسسات المختصة في التخطيط والإنجاز لكي نتمكن من الاستغناء عن الاستيراد، والتصدي لكل الأزمات التي تقع على الصعيد العالمي.

وباختصار، يجب، بادئ ذي بدء، إيجاد نظام سياسي مغاير، نظام في خدمة الطبقات العاملة في البلاد ونابع منها، مع الارتكاز على قطاع عمومي بعد إعادة تأهيله، لكي يتمكن من جديد، القيام بمهمة العمود الفقري الاستراتيجي للإنعاش. نظام يستفيد من المرحلة التاريخية الماضية، بتشجيع قطاع خاص يتمحور نشاطه حول الإنتاج، إن نظاما كهذا، بفضل استعمال مثمر وحكيم لأموال البترول، يمكنه استغلال تناقضات الشركات متعددة الجنسيات، التي تواجه هبوطا وتقلصا في الأرباح، بجرها رغما عنها، إلى خلق طاقات إنتاجية في الجزائر من جديد.

خالد صافي

صدرت مؤخرا تعليمة من السيد أويحي أعادت الأهمية إلى الامتياز الذي يعود إلى الشركات الوطنية في إطار الشراكة مع رؤوس الأموال الأجنبية. فهل تعتبر هذه التعليمة بداية لتطبيق تعليمات جديدة محتشمة أو قطيعة متردد مع توجيهات قادت البلاد إلى طريق مسدود؟ أنه لمن الواجب أن ننظر الأفعال قبل استخلاص النتائج. ومن الآن فصاعدا يجب اعتبار هذه التعليمة متلائمة مع شرط الامتياز المسبق، الذي سيكون سببا في إضعافها. مثلما كان الأمر بالنسبة للانشغال غير المبرر لتفتيت حصة الجانب الوطني مقابل الرأسمال.

لا ينتظر أي شيء من هذا النظام. غير أنه لو شعر فريق منه بيقظة الضمير، وضرورة التغيير الجذري للسياسة الاقتصادية الحالية، فليس له سوى خيار وحيد: أن يضع نفسه بجانب العمال والمعوزين والفئات الاجتماعية التي تشارك في بناء نظام وطني للإنتاج، وأن يتصدى للكمبرادوريين والشركات متعددة الجنسيات التي تشكل العراقل الرئيسية لعملية إنعاش وطني تقدمي.

لنتمكن من تقليص الاستيراد. لكن السلطة أرادت غير ذلك. فبالنسبة لها، أولا وقبل كل شيء، يجب إرضاء قادة البلدان الرأسمالية: والمساهمة مثلا، في إنقاذ شركة أليستوم بإعطائها الصفقة المشبوهة الخاصة بكهربة شبكة السكة الحديدية، والسماح لهذه الشركة باستيراد كل شيء، من الكابلات الكهربائية إلى الأعمدة. هذه المواد التي تنتجها مؤسساتنا بشكل جيد ومنذ عشرات السنين، لفائدة الاقتصاد الوطني. ليس مهما بالنسبة لهذه السلطة، إذا ارتفعت فاتورة الاستيراد بشكل غير متوازن، أو تجمدت الحركة في مصانعنا، بفعل هذه المنافسة الخطيرة والمتصاعدة نتيجة اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

وهناك مثال آخر من بين ألف، فعوض الشروع في إنشاء بنية تحتية لاسترجاع ومعالجة المياه بمساعدة إكماناتنا الوطنية، وعوض الاستفادة من التجربة الجزائرية الصغيرة، ولكنها تجربة عملية، في إزاحة الأملاح عن طريق مادة مصفية ينتجها مصنع حاسي عامر، المغلق حاليا، فإن النظام فضل إسناد إنشاء هذه التجهيزات إلى شركات متعددة الجنسيات. التي ستضيف مليارات الدولارات إلى ثروة هذه الشركات. ونتيجة لهذه المعايينة، يمكننا أن نستنتج، بأن الجزائر تستورد أيضا الماء الذي تشربه. فماذا سيحدث عندما يتعذر دفع المقابل، بسبب سقوط سعر البترول إلى 25 أو 10 دولارات؟ والأدهى من ذلك، هو الترخيص الذي أعطي لـ : دانون ونيسلسي لإقامة منشآت لإنتاج المياه المعدنية. مياه تباع بـ 25 دج أو ما يعادل 0,25 أورو للزجاجة - الأكثر غلاء - وملايين الدولارات تعود لهذه الشركات. أضف إلى ذلك دكاكين بيع الشطائر (الكسكروتات) وورشات تفرغ زيوت المحركات، وكأن الجزائريين عاجزون تماما. كل هذه الخدمات تفوتر بسعر فرنسي وبيرواتب الجزائريين البائسة كما نعلم. وفي خضم هذه الأزمة، تقرر السلطة التنازل عن ميناء الجزائر العاصمة إلى الإماراتيين، وملايين الأوروات سيتم سحبها من صناديق الدولة لتملأ بها خزائن أصدقائهم في الخليج. وفي خضم هذه الأزمة، ومن أجل دعم تحالفها المقدس مع الأنظمة العربية الاستبدادية، قررت هذه السلطة إدماج الجزائر - دون استشارة أحد من المعنيين - في المنطقة العربية للتبادل الحر! لقد أخذ وزير التجارة على عاتقه تنفيذ الحكم الذي أصدره السيد طمار ومؤداه: ليس هناك ما يمكن أن ندافع عنه، لأن الصناعة الجزائرية حسب زعمه، مجرد خردوات. ولا أحد يعيده إلى جادة الصواب. لذلك كان قادة القوى الرأسمالية على صواب، عندما أرسلوا بتهانيهم إلى القادة والرؤساء، من أجل التزامهم بالحكم الراشد وقبضتهم الديمقراطية. المؤكد: أن الطبقات الاجتماعية الطفيلية والكمبرادورية هي وحدها التي استفادت من التهايب أسعار البترول، لذلك

وكان بإمكاننا اليوم امتلاك وسائل إنتاجية قادرة على حماية البلاد من نتائج الأزمة الرأسمالية، لو أن السلطة رصدت كل سنة 5 مليار دولار لإعادة التصنيع وذلك على الأقل منذ سنة 2000 عندما بدأت أسعار النفط في التحسن، لو أن السياسة الاقتصادية كانت موجهة لإنعاش الصناعة وتلبية احتياجات الطبقة العاملة، ولو أن القطاع الخاص كان مراقبا، بغية إجباره على احترام القوانين الاجتماعية للعمال.

لم يكن السيد طمار «وزير التحطيم الصناعي» لهذه السلطة، يشعر بأي نوع من الحرج عندما وصف الرصيد الصناعي الجزائري بالخردوات. وبذلك، تخلى عن أهم المصادر المادية والبشرية التي كانت تتمتع بها الصناعة الجزائرية، علاوة على عمليات التخريب التي كانت تجري على قدم وساق منذ 1980 والتي عرفتها الجزائر من طرف كل الحكومات المتعاقبة، ماعدا حكومة مرياح وإلى حتما حكومة حمروش.

أساس السلطة برجوازي كمبرادوري

وهي بذلك لا تهتم بمصلحة البلاد وجماهيرها الشغيلة. فليس لهذه السلطة ولم يكن لها سوى انشغال وحيد، منذ عشرات السنين، قبل أو بعد بوتفليقة، معه أو بدونه: ازدياد الأغنياء غنى والفقراء فقرا، والتخلي عن مصلحة البلاد، لصالح الشركات متعددة الجنسيات، واحتضان الرشوة والراشي والمرتشي، بواسطة العملة البراقة، الأورو والدولار. لقد وضع النظام تحت تصرفه أموال البترول، من أجل تقوية قواعده الاجتماعية، ونسج تحالفات دولية قوية لضمان حمايته. فأطلق مخططا عملاقا لتطوير البناءات القاعدية. هذا المخطط لم يستفد منه، سوى الشركات متعددة الجنسيات. وبادر هذا النظام أيضا، بإنجاز العديد من المخططات المحلية المكلفة، التي كان الهدف منها زيادة ثروة حفنة من المقاولين الجزائريين، الذي يقومون بالتصويت في كل الانتخابات لمرشح التحالف الرئاسي عوض الأموال السهلة التي يحصلون عليها، ومقابل القيام بأعمال مغشوشة. وعلى النقيض من ذلك قام هذا النظام بحرمان المؤسسات الوطنية العمومية والخاصة، المنتجة منها للثروة والخدمات من ربوع هذه الثروة البترولية. ولا نجانب الصواب إذا قلنا بأن هذا المخطط يشكل نزيفا حقيقيا للبلاد. فبأي منطوق حدث ذلك؟ وطبقا للأهداف التي حددت لهذا المخطط، ما هي الفوائد المنتظرة من كل هذه الهياكل التحتية، من الطرق السيارة والأنفاق وغيرها؟ هل من أجل تسهيل سير السيارات المستوردة، بفضل القروض الممنوحة للخواص من طرف البنوك العمومية، ومن أجل خلق سوق كبيرة لفائدة الشركات الأجنبية، أم من أجل رفع عدد دورات الشاحنات المحملة بالبضائع المستوردة لفائدة بعض الكمبرادوريين. كان من الممكن، بدلا من كل هذا النزيف المبرمج، مضاعفة قدرة إنتاج الشاحنات والحافلات عدة مرات

بعد أن دمر القطاع العمومي: طمار يدعو إلى دعم الصناعات الغذائية

لاقتصاديات البلدان النامية ومنها بلادنا، لأن أساطنة الرأسمالية العالمية يسعون إلى حل أزمتهما المستفحلة على حساب البلدان الضعيفة، وعلى حساب صانعي الثروات (الطبقة العاملة والفئات الكادحة) بل حتى على حساب البرجوازية الصناعية المنتجة. لا يمكن حل الأزمات التي تسببت فيها السياسة الليبرالية إلا بإزالة الأسباب التي أدت إليها أو أفرزتها. وهو ما يعني ضرورة إحداث قطيعة مع هذه السياسة وانتهاج سياسة اقتصادية واجتماعية جديدة مناقضة تماما لأهداف السياسة الليبرالية. لكن المشكلة هي أن النظام الحالي ليس مستعدا للتراجع الجدي عن هذه السياسة والتضحية بمصالحه الطبقيّة الأنانية، وكل ما يريده هو انتهاج سياسة ترقيعية تمكنه عبثا من تفادي التدمير. وما دام الأمر على هذه الشاكلة، فإنه من الضروري أن يخوض العمال والتقدميون والوطنيون المخلصون وكل ضحايا السياسة الليبرالية النضالات بكافة الأشكال ضد هذه السياسة وإفشالها، وإنضاج بديل لحل جذري، ووضع أسس جديدة لتنمية وطنية مستقلة وصياغة استراتيجية صناعية مستقلة عن الإمبريالية ومؤسساتها الدولية وشركاتها متعددة الجنسيات، وباختصار، انتهاج تنمية تستجيب لمصالح العمال والكادحين وخالقي الثروات وتلبي المصلحة الوطنية عموما. إنه لمن الملح الشروع في بناء اقتصاد وطني مستقل مرتكز على قطاع عمومي استراتيجي حديث وقطاع خاص منتج ومفيد للاقتصاد الوطني تحت قيادة قطاع عمومي مجدد وعصري.

وبكلمة موجزة إقامة نظام ديمقراطي تقدمي يحقق التنمية المستقلة والتقدم الاجتماعي والمساواة في توزيع الثروات ويقضي على النهب والرشوة والفساد ويخلق مختلف الشروط الموضوعية والذاتية للانتقال إلى الاشتراكية، لأن التجربة البشرية العالمية قد أكدت ولا تزال تؤكد وخاصة بعد انتصار الثورة المضادة في الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية السابقة أن طريق الرأسمالية طريق مسدود أو هو طريق يؤدي إلى مأزق، وبالتالي يصبح أمام البشرية - ومنها بلادنا - خياران لا ثالث لهما، فإما الاشتراكية أو البربرية

محمد علي

وأخيرا وليس آخرا السهر على تطبيق التوصيات والأوامر التي يصدرها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والشركات متعددة الجنسيات بشأن مواصلة الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد الجزائري وفقا للمعايير التي تضعها هذه المؤسسات الدولية الموالية للإمبريالية، وهي توصيات تهدف في الحقيقة إلى تدمير الاقتصاد الجزائري وجعله تابعا بالكامل لمصالح الشركات متعددة الجنسيات، وليس إلى إنعاشه كما يدعي حكامنا خداعا ونضليلا للعمال والجماهير الكادحة وكل ضحايا هذه السياسة الليبرالية المدمرة. مجمل القول أن طمار تحدث في هذا الملتقى عن مجموعة من التدابير التي يعتقد أنها كفيلة بمعالجة العواقب الناجمة عن تطبيق التوجهات الليبرالية، أو بصراحة أكثر معالجة النتائج التي أفرزتها هذه السياسة الكارثية. ومهما تكن قيمة هذه الإجراءات من الناحية التقنية (مثل إعطاء الأولوية للصناعات الغذائية الاستراتيجية، تأهيل هذه الصناعات وتطوير قدرتها التنافسية، التأهيل التكنولوجي لهذه الصناعة وإمدادها بالمواد الأولية الضرورية، وتوفير مراكز تخزين المنتوجات الفلاحية لحمايتها من التلف، وإنشاء تعاونيات جهوية لدعم الاستثمارات الجماعية في المجال الفلاحي والغذائي، تكفل الدولة بالخدمات الضرورية اللازمة لتطوير الصناعات الغذائية.. الخ).

نقول ونكرر دوما بأنه مهما تكن قيمة هذه الإجراءات التقنية، فلن تجدي نفعا أمام الكوارث التي ترتبت عن السياسة الليبرالية المفرطة وسياسة الخوصصة ليس فقط على الصناعات الغذائية، بل على مجمل القطاع الصناعي ومن ثم على الاقتصاد الوطني برمته، ذلك أن الحل يكمن في معالجة الأسباب أساسا وليس فقط في التطبيق أو البحث عن آليات جديدة للتطبيق. والخطوة الأساسية على هذا الصعيد تتمثل في ضرورة إعادة النظر كلية في السياسة الليبرالية المنتهجة منذ سنوات طويلة من طرف الحكومات الليبرالية المتعاقبة، خاصة أن الأزمة المالية والاقتصادية التي تتخبط فيها الرأسمالية العالمية تنذر بفواجع أكثر من تلك التوقعات التي يتحدث عنها المسكرون عندنا، وأن هذه الأزمة يمكن أن تؤدي إلى التدمير الكلي

بعد أن أشرف على تدمير القطاع العمومي عن طريق خوصصته الكاملة، وبعد أن رافع عن عقد الشراكة مع الاتحاد الأوربي وما نجم عنه من تفكيك الحماية الجمركية، والذي شكل وبالا على صناعتنا الناشئة المختلفة (وخاصة الصناعة الغذائية والنسيجية والإلكترونية) الخ، هاهو طمار وزير الصناعة وترقية الاستثمار يسدي النصائح تلو الأخرى للمستثمرين الجزائريين الخواص بمجموعة من التعليمات والتوجيهات والوعود الرامية - حسب وجهة نظره - إلى دعم الصناعات الغذائية بهدف تقليص حجم الواردات من المواد الغذائية والتي بلغت قيمتها - كما صرح بذلك - خلال السنة المنصرمة (2008) إلى 8 ملايين دولار، بعد أن كانت لا تتجاوز المليارين ونصف المليار من الدولارات في سنة 2003 من الواضح أن الوزير لم يتحدث في مداخلته أمام المستثمرين الخواص في الملتقى المنعقد مؤخرا بفندق الأوراسي والمكرس للبحث في مصير الصناعات الغذائية عن الأسباب العميقة التي أدت إلى اضمحلال الصناعات الغذائية وغيرها من الصناعات الناشئة في بلادنا وعجزها عن منافسة السلع الغذائية الأجنبية المستوردة من الصين وتركيا وغيرها من البلدان الأجنبية. ونعتقد أن سبب هذا التهرب يكمن في أن الأسباب الحقيقية لهذا التدهور ترتبط بصورة وثيقة بالتوجهات السياسية والاقتصادية والإيديولوجية الليبرالية التي ينتهجها الحكم والتي تركز على الخوصصة المطلقة بتفكيك القطاع العمومي وفتح البلاد على مصراعيها لغزو المنتجات الأجنبية، كما تركز على مجموعة من الإجراءات والتدابير المتخذة بغرض الانفتاح (الانبطاح) أمام المنتجات الأجنبية، ومنها التفكيك الجمركي الذي أدى ويؤدي إلى تدمير الصناعات المحلية جملة وتفصيلا بسبب عدم قدرتها على منافسة الصناعات الأجنبية، (وقد تم تفكيك الحماية الجمركية عن كثير من السلع في إطار تطبيق عقد الشراكة مع الاتحاد الأوربي)، ومنها تبني خوصصة شملت كل القطاعات الاستراتيجية العمومية، ومنها مسألة التنازلات الخطيرة عن الموانئ التي تقدمها بلادنا في هذه الأونة لمجموعة دبي العلمية للموانئ،

نهائي الحاويات لميناء الجزائر نشاط مربع، تنازل بدون مبرر معقول، أمراء دبي



للسلطات المعنية: وفي حال تراجع عملية الاستيراد ونزول وتيرة العمل في نهائي الحاويات، فإن شركة دبي العالمية ستعمل كل ما في وسعها لتتحمل البنوك الجزائرية وحدها تلك الخسائر الناتجة عن تقهقر النشاط. وكما جرت العادة في السنوات الأخيرة، ستقوم الدولة بإعادة تمويل البنوك في جو من الكتمان، ويتم مسح لوحة الحساب التي تركها المزورون الخواص الذين يتبحرون في الطبيعة في كل مرة، تاركين وراءهم قروضهم عالقة.

عقد التسيير شتيمة لكفاءتنا الوطنية
إن إبرام عقد تسيير نهائي الحاويات لشركة دبي الإماراتية للموانئ لمدة 30 سنة، يشكل قرارا مشينا للغاية، مهما كانت التبريرات التي يقدمها الوزير الأول. ذلك أن السلطة، باتخاذها هذا القرار، اعتبرت الجزائريين قاصرين وغير قادرين على تسيير عملية مناولة الصناديق الكبيرة لمدة 30 سنة قادمة. فهل دولة الإمارات التي برزت من مجتمع البادية الصحراوية منذ 40 سنة فقط، أكثر قدرة من إماراتنا، التي اعتبرت للأسف، من طرف السلطات المعنية، مجموعة من العاجزين ذوي أيادي مكسورة؟ وهل تسيير عمليات شحن وتفريغ الحاويات يستلزم تقنية عالية ليست في متناول إماراتنا الوطنية؟

يتوجب علينا التفكير في ترشيد تسيير مصادرها المالية بشن حرب، لا هوادة فيها، لمنع خروج العملة الصعبة دون مبرر اقتصادي. ومن الواضح، أن حسابات الإماراتيين، ترمي إلى حصاد مئات الملايين من الدولارات كأرباح صافية مقابل مشاركة زهيدة لا تتعدى بضعة ملايين من الدولارات. فمن المعروف أن الأمر يتعلق باستثمار 80 مليون أورو فحسب. لذلك فالسؤال المطروح، ماذا يمثل هذا المبلغ؟ إنه بالفعل مبلغ مثير للسخرية بالمقارنة مع 500 مليون دولار استثمرتها شركة دبي العالمية في تأهيل وعصرنة نهائي حاويات ميناء دكاك. والجدير بالذكر في هذا الموضوع، أن الوضعية في ميناء الجزائر مختلفة تماما، بحيث عرف هذا الأخير عمليات كبيرة، قامت بها الدولة الجزائرية، خصصت لهيئة نهائي الحاويات الحالي، وبذلك فرش البساط تحت أقدام أمراء الخليج، فليس أمام هؤلاء سوى امتصاص رحيق ينابيع الثروة الجزائرية، بدون أن يدفعوا أي مقابل ودون القيام بأدنى مخاطرة. والأدهى من ذلك، هو مراهنتهم على عدم جلب دولار واحد للدولة الجزائرية، التي تتكفل البنوك فيها بتمويل الاستثمارات المعلن عنها بدق الطبول. إن هناك حسابات مرعبة وتواطؤا فاضحا

أصبح الغموض المطلق وانعدام الحوار حول مستقبل المؤسسات والبلاد أثناء عمليات الخصخصة، من القواعد الراسخة بدون استثناء، ولذلك فإن المسؤولين الجزائريين المشرفين على قطاع النقل، ومعهم مسئولو شركة دبي العالمية للموانئ، لم يجدوا ضرورة، أن يحيطوا المواطنين علما بمحتوى وأهداف اتفاق التنازل الخاص بتسيير نهائي الحاويات. وكانت المعلومات المعلنة والمتعلقة بهذا الموضوع شحيحة للغاية. وبهذا الصدد، كان وزير النقل قد اكتفى بتقديم رقم تصعب مراقبته، يتعلق بتخفيض نفقات التعويض الناتجة عن انتظار البواخر والمقدرة بـ (250 مليون أورو سنويا) والتي يمكن توفيرها حسب قوله، بفضل عملية الخصخصة التي ستسمح بزيادة وتيرة تفريغ الحاويات. ولذلك، من الضروري أن نطرح السؤال التالي: هل تخفيض النفقات التي تكلم عنها الوزير، يمر حتما بالتنازل عن تسيير نهائي الحاويات لمؤسسة أجنبية؟ فليس بخاف على أحد، إذا قلنا، إنه من الواضح أن السلطات المعنية، لا تريد إزاحة الستار للرأي العام عن أهمية الموارد من العملة الصعبة التي، عوض أن تتزود بها الخزينة العامة للجزائر، تذهب لزيادة ثروات أمراء دبي، في وقت ستشتد فيه الأزمة الاقتصادية على بلادنا، مما



غير أنه، من المؤسف أن نقر بأن حكامنا تفردوا في فن تعيين عرائس القاراقوز والعاجزين، منذ أكثر من عشرين سنة، على رأس قطاعات اقتصادية كثيرة، كمرحلة أولى، تمكنهم بعد أن يفشل هؤلاء في تسييرها، من التبجح بضرورة تخصصتها لإنقاذها حسب زعمهم. وإذا اعتبرنا، أن اللجوء إلى الخبرة الخارجية يعتبر ممرا إجباريا لاكتساب الوسائل الضرورية لعصرنة تسيير الموانئ، فماذا يمنع الدولة الجزائرية من إيفاد إطارات للتكوين في الخارج للتمكن من السيطرة، خلال بضعة أسابيع، على هذه الوسائل والتأقلم مع تقنيات الإعلام الآلي في تسيير الحاويات، أو استدعاء مكاتب الدراسات المتخصصة لدراسة وانجاز النهائية بالتشاور الواسع مع المؤسسات الجزائرية؟

لقد أكد رئيس الجمهورية في جويلية الماضي على ضرورة أن تحتفظ المؤسسة العمومية الجزائرية بـ 51٪ من رأس مال الشركة التي تتأسس في إطار الشراكة مع مؤسسة أجنبية. لماذا لم يتم احترام هذا الالتزام خلال التعاقد الذي تم بين ميناء الجزائر وموانئ دبي العالمية؟

في الماضي، وبالتحديد عادة الاستقلال، وبالرغم من نقص الإطارات التي لها خبرة كافية. أعطت الدولة الجزائرية الفرصة للشبان الجزائريين، الذين أخذوا المبادرة في تسيير شركات كبرى، مثل شركة المحروقات، سوناطراك والشركة الوطنية للحديد والصلب، وشركة صناعة السيارات سوناكوم وغيرها من الشركات الكبرى، وساهموا في تطوير عدة قطاعات أكثر تعقيدا وحساسية، مثل آبار البترول والغاز والمصافي، ومصانع التمييع، وإنتاج الحديد والصلب والشاحنات وغير ذلك. وبفضل هذه الرادة السياسية التي كانت ترمي إلى بناء وطن جدير بهذا الاسم، بدأت فئة من المنورين تتكون، و جيش من المسيرين المخلصين، بدعوا ويتفاعلون مع متطلبات الاقتصاد العصري.

لكن، مع الأسف الشديد، ما نراه اليوم، يختلف تماما عن أمس.

حيث أصبحت الإطارات العليا في المؤسسات العمومية، تتعرض للإغراءات المختلفة لكي تساهم بكل نشاط، في بيع مؤسساتهم عوض تشجيعهم على تحسين تسييرها، هذه الإغراءات تتمثل في إعطاء منح معتبرة لكل مسير، إذا استطاع أن

وفي كل الحالات ، فإن حكامنا لا يعبئون سوى بتقوية تحالفاتهم مع أمراء الخليج، أو القوى الإمبريالية على حساب مصالح البلاد والعباد.

خيانة؟

إن عمال الميناء لم يشكوا لحظة في الموقف الذي كانت ستتحذه «المركزية النقابية» ولا في تصرف هذه الأخيرة عندما نددت بموقف التنسيقية الوطنية للموانئ، التي أعلنت احتجاجها ضد التعاقد مع دبي، وهذا الموقف ليس بغريب على الاتحاد العام للعمال الجزائريين، لأنه تحول عن دوره النقابي إلى دور شرطة النقابة. هذا الدور الأخير، أنيط له من طرف السلطة لمراقبة الحركات الاجتماعية، وخلق كل مبادرة جادة في المهدي، تهدف إلى خلق نقابة عمالية جماهيرية وطبقية، ديمقراطية، ومستقلة عن دواليب الحكم البرجوازي .

خالد صافي

يجد زبونا أجنبيا لشراء مؤسسته. وهذا ليس ادعاء، بل هو مسجل في عقود التسيير التي تقنن العلاقة بين المسير والدولة التي تعينه.

ليست هذه السياسة متعارضة، مع المجهود الرامي إلى دعم المؤسسات العمومية فحسب، بل هي دعوة علنية للقرصنة لحساب الشركات متعددة الجنسيات. وكنتيجة لهذه السياسة فإن مجالات اكتساب المعارف وحسن التصرف قد أغلقت تماما في وجه الوطنيين، وهذا ما يتلاءم مع مخططات الاستعمار الجديد، الذي يرمي إلى سياسة القهقرة في بلادنا، على جميع الأصعدة.

وليس هناك من تفسير لهذه الحملة لفائدة موانئ دبي العالمية، من قبل الأوساط الجزائرية، سوى تورط هذه الأخيرة، مقابل الاستفادة من احتياطي أسهم الامتياز في هذه الشركة الإماراتية، التي لم يمض على تأسيسها سوى سنتين. حيث تسمح قوانين هذه البلاد باكتساب الأجانب المقيمين في حدود 25٪ من رأس مال الشركة.

الدواكرة يحتجون على خوصصة المواني المركزية النقابية، باعتبارها تابعة للسلطة، تتصدى لهذه الحركة



الجزائريين ، ودون أدنى اعتبار لإرادة النقابيين، عن إلغاء اليومين الاحتجاجيين، واضعة نفسها مكان القاعدة النقابية التي يرجع لها وحدها، اتخاذ أي قرار، بكل سيادة حول أي موضوع يتعلق بالمصالح الشرعية للعمال. كان هذا التصرف، من قبل الأمانة الوطنية، يهدف إلى نزع الحصانة النقابية على المنظمين للاحتجاج، وبذلك تسهل إدانتهم من قبل المحاكم. وكأن الحصانة النقابية، المعترف بها من طرف القانون، هي من صلاحيات هذه الأمانة، ولا تمنح من طرف قاعدة المنخرطين، الذين يضعون ثقتهم في ممثليهم . وبهذه الطريقة، فإن التعسف وخرق القانون يظهران جليا وبطريقة مخجلة. ذلك أن وزارة النقل، كانت قد اجتمعت عدة مرات مع التنسيقية الوطنية لنقابات المواني الجزائرية، وهناك محاضر اجتماعات موقعة من الطرفين، شاهدة على ذلك. ومن أجل الزج بهؤلاء النقابيين في السجون نتيجة مواقفهم الثابتة، رأى السلطة أن تعلن بأن وجودهم أصبح غير شرعي، ومخالفا للقانون. ورغم كل ذلك، استمر العمال في مواقفهم الراضية لهذا التنازل، الذي من شأنه وضع حدودنا تحت مراقبة شركات أجنبية ، وهم يرفضون أيضا، كل أنواع التهميش واللامبالاة، التي تهدف إلى احتقار كفاءتنا الوطنية.

ت.و

من الواضح، أن نقابات المواني كانت دائما ترفض عملية خوصصة مؤسساتها. وفي المقابل، ودون أي اعتبار لرأي العمال، قررت السلطات الجزائرية التنازل عن تسيير مينائي الجزائر العاصمة وجنجن إلى مجموعة مواني دبي العالمية. هذا التنازل تم بتاريخ 10 نوفمبر 2008 بالتوقيع على عقد إنشاء شركة ميطنة.

وقبل هذا الحدث بيوم واحد فقط ، استطاع مسؤولو المركزية النقابية، والذين كانوا على علم بقرار السلطة النهائي، أن يقنعوا التنسيقية الوطنية للمواني بتأجيل اليوم الاحتجاجي، الذي كان مقررا القيام به يوم 12 نوفمبر. مؤكداين لهم بالاتصال بالسلطات المعنية وإقناعها بالتخلي عن مشروع التنازل. وكلنا يعرف البقية، إنها حركة خداع لم يسبق لها مثيل. إن اللعبة المزدوجة التي قام بها سيدي السعيد والشلة التي من حوله، تجاوزت كل حدود الكذب والبهتان والنفاق والانحطاط الأخلاقي. وبالإضافة إلى هذا، قامت المركزية النقابية بالتنسيق مع السلطة بالتصدي للنقابيين الذين قرروا تنظيم عمل احتجاجي جديد يومي 24 و25 من نوفمبر من نفس السنة. فمن جهة ، قامت الوزارة باستدعاء ممثلي التنسيقية الوطنية لنقابات المواني الجزائرية أمام المحاكم بتهمة الإضراب « غير الشرعي» ومن جهة ثانية، أعلنت الأمانة الوطنية للاتحاد العام للعمال

إضراب عمال ميناء كونستانزا لشركة مواني دبي العالمية برومانيا



تظامن عالمي مع إضراب دواكرة أوكلند بالولايات المتحدة

ساعة، وهكذا يقضي العمال أوقاتهم في العمل ليل نهار.

غير أن الإدارة لم تقف عند هذا الحد، بل تقوم باستدعاء العمال في أوقات الراحة، وتحتم عليهم أن يحضروا في الساعة الموالية للاستدعاءؤهم. إذ في إمكانها استدعاءؤهم في أي وقت على هاتفهم النقل، وإذا رفضوا الاستجابة للاستدعاءؤهم يسجلون على دفتر عملهم «غياب بدون عذر». وبعد ثلاثة غيابات من هذا النوع يتعرض العمال المعنيون للتسريح من العمل.

ويؤكد العمال المضربون أن هذا الإلزام يمنعهم من تحقيق أي مشروع في حياتهم العائلية: وفي هذا الصدد يخاطب أحد العمال رفاقه قائلا: إن العمل يرهقكم ويشوهكم ولا تدفع لكم أجور لائقة عن ذلك الإرهاق والتعب.

إن جو الإضراب بهيج، فالشمس مشرقة والعمال يصرخون مرددين شعاراتهم، وخلفهم ضجيج وصفارات: ويقول لنا عامل آخر «إن الإضراب لن يكون طويل الأمد، وعلى الإدارة أن تتنازل، فنحن نوقف مرور سلع وبضائع جميع البلدان،

يتبع في صفحة 13

هي الحالة في كل شيء. فعمال الميناء يتقاضون حوالي 400 أورو شهريا.

أما بالنسبة للعمل، فالضغط يجري باستمرار لبلوغ العدد المطلوب من الحاويات التي يجب شحنها أو تفريغها من طرف كل فرقة، ويجب أداء ساعات إضافية قليلة لم تعرف أية زيادة.

إن مطلب العمال بزيادة 700 رون (حوالي 200 أورو) ليس مطلباً مبالغاً فيه، فسعر الغاز (الطبخ والتدفئة) قد ارتفع بـ 20٪ ما بين جوان وجويلية 2008، وسعر المواد الغذائية مرتفع مقارنة بالأسعار المنخفضة في أوروبا الغربية. والتضخم المالي يعني أن الكثير من المواطنين يتعرضهم مشاكل في مواجهة آجال استحقاقات القروض.

وبالإضافة إلى الأجور، فإن إحدى أهم مطالب العمال تتمثل في الساعات القياسية (النموذجية) أو الموحدة، حيث أن نهائي الحاويات يعمل بنظام الفرق 12-24 ساعة، أي أن كل فرقة تعمل 12 ساعة وتستريح 24 ساعة. ولكن يعد أن تم تنظيم هذا العمل على مستوى أربع فرق، أصبح هناك وقت للراحة قدره 48

اليوم الأول للإضراب

أمام الباب الرئيسي لنهائي الحاويات بميناء كونستانزا الجنوبية، علق منشور يعلن عن إضراب غير محدود، ابتداء من 17 جويلية 2008 على الساعة السابعة. لا توجد أية حركة في المقر، والرافعات متوقفة وصامتة. لقد قررت الشركة توقيف نشاطها، وتجمع حوالي 150 عاملا من عمال الميناء أمام الباب يصرخون مرددين شعارات: نحن نعمل بكل جد، ونريد أجره تماشى مع عملنا، لصوص، لصوص، لن نكون عبيدا في بلادنا.

إن هذا النهائي الحديث للحاويات، مجهز بشكل جيد، وتملكه شركة مواني دبي العالمية بنسبة 85٪. كل نشاط وحركة الحاويات في مواني رومانيا تعبر من هنا. لقد حققت الشركة خلال سنة 2007 ربحا قدره 12 مليون أورو.

وخلال خمس سنوات شكلت الشركة فرقتها الأولى. فالعمل يجري بشكل منتظم طبقا للمعايير الأوروبية، والأجور ينبغي أن تكون على نفس المستوى التي توجد عليه في أوروبا الغربية. ولكن ليست هذه

بعد 13 يوما من الإضراب:

بعد 13 يوما من الإضراب تبرم النقابة مع الإدارة عقدا. وفي يوم 29 جويلية 2008 حصل عمال الميناء على بعض التنازلات من قبل الإدارة. وتتمثل هذه التنازلات في زيادة أجور العمال بحوالي 650 رونا (180 أورو)، ويتم تطبيقها على مرحلتين، ويوم عطلة إضافي، وزيادة بـ 30 ٪ كعلاوات لبعض الأعياد والمناسبات (مثل عيد الميلاد)، وكذا تعهد من جانب الإدارة باحترام أوقات العطلة لكل عامل. غير أن الإدارة رفضت تطبيق القانون فيما يخص حقوق الأقدمية في الشركة، وستتم مناقشة هذه المسألة بما يطابقها في رومانيا بمفتشية العمل.

وبالرغم من أن معظم المطالب العمالية لم تتم تلبيةها، إلا أن أغلب العمال وافقوا على الاقتراحات والعروض المقدمة من قبل الإدارة، وقاموا بتوقيف الإضراب، لكن البعض منهم لم يكن راضيا على الإطلاق، ويتساءل: «ولكن ماذا نستطيع أن نفعل؟ ولم يبق منا سوى 50 عاملا يدعون لمواصلة الإضراب، ويحتمل أن العمال الآخرين الذين قبلوا بالاقتراحات والعروض خائفون، أو هم يظنون أنه من غير الممكن الحصول على أكثر من هذه المطالب». وفي يوم السبت، جرت الجلسة الأخيرة للمفاوضات، وفي هذه الجلسة غيرت الإدارة اقتراحاتها ثلاث مرات، كما رفض العمال المفاوضات والذين كانوا يدعمونهم هذه الاقتراحات المعدلة ثلاث مرات. في المرة الأولى، قبل العمال تطبيق زيادة الأجور على مرحلتين (المرحلة الأولى في جويلية 2008، والثانية في جانفي 2009)، وهذا بعد فترة وجيزة من افتتاح المفاوضات. ولكن ظن الكثير من العمال أن هذه الاقتراحات ما هي إلا فخ يهدف إلى تعطيل الزيادة في الأجور أكثر فأكثر، وجرت مناقشات حادة بين العمال المضربين وحدث نوع من خيبة الأمل، علما بأن عددا كبيرا من العمال لم يكونوا على علم بالمفاوضات الجارية. وهكذا لم يتم إبرام أي اتفاق يوم السبت. حيث كان الاقتراح الأخير للإدارة ينص على تخفيض (تنقيص) 50 رونا، مقارنة بالاقتراحات السابقة، حيث اقترحت بطاقات تموينية (شرائية) بقيمة 100 رون،

وبعد رفض هذا الاقتراح المزج بالنسبة للعمال، تواصل الإضراب. وعلى الرغم من التنازلات في تلك اللحظة، إلا أن نقطة مهمة بقيت عالقة ولم يتم الحسم فيها، وهي كثافة العمل وضرورة جاهزية العمال في كل وقت. وزيادة على هذا الإلزام، فإنه إذا ما تقلص العمل، يمكن إلغاء أي فرقة من فرق العمل دون إشعار مسبق ودون تسديد النسبة المقررة من الأجر. ومن ضمن مطالب العمال هنا، التطبيق الصارم لنظام عمال المواني، وصرف علاوة بنسبة 100 ٪، إذا ما تم تشغيلهم خلال فترة الراحة، ويمكنهم قبول العمل أو رفضه. وفي حالة ما إذا ألغيت فرقة من فرق العمل، فيجب أن تسد لها أجورها بنسبة 75 ٪.

لكن هذه المطالب الأخيرة لم تؤخذ بعين الاعتبار، وإن كانت قد أخذت كتوصية لتطبيق نظام الفرق 12 - 42 و 12 - 48 ش (أي 12 ساعة عمل و 24 ساعة راحة، أو 12 ساعة عمل و 48 ساعة راحة)، وضمن وجود قائمة للعمال الراغبين في إنجاز ساعات إضافية، بحيث لا يمكن أن يلتحق سوى هؤلاء بالعمل في أي وقت.

وفي الظاهر، لا يتعرض من رفض الساعات الإضافية إلى عقوبات، ولكن هذه الساعات تدفع بدون زيادات، كما أن إلغاء فرقة من فرق العمل يتم بدون تعويضات.

رجمة. ب. سعيدة

حتى سلع البلدان المجاورة. إن معظم المناطق الصناعية الكبرى تابعة لنا».

ومن الجهة الأخرى لنهائي الحاويات، نجد مئات الشاحنات مصطفة تنتظر سلعها، وهذا الإضراب له انعكاسات على سائقي السيارات، لأن أجورهم تحسب بالكيلو مترا وليس بالساعة، ولكن مع ذلك فمعظمهم ليس ضد الإضراب، رغم رجوعهم بدون حمولة.

وفي ساحة العمل توجد نقابتان، وهما تابعتان للفيدرالية الوطنية لنقابات عمال المواني. وطبقا لتصريحات العمال، فليست النقابتان هما اللتان نظمتا الإضراب، بل إن العمال هم الذين فرضوا عليهما هذا الإضراب. لقد تفاوضت النقابتان في السنة الماضية مع الإدارة وأبرمتا عقدا معها دون استشارة العمال، وكان هذا العقد مضرا تماما بمصالحهم. وقد جرت مفاوضات أخرى خلال 5 أشهر، ولكن في هذه المرة سنعمل على مراقبتهم (يقول العمال) ... إن التوقف عن العمل وشل الحركة هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق مطالبنا.

يوم الغد على الساعة الثالثة زوالا:

في يوم الغد، شرعت إدارة شركة دبي العالمية للمواني في مفاوضات جديدة، لقد كانت هناك مناقشة صارمة لدى عمال الميناء، لأن هذه المفاوضات ستجري في فندق إيبس على بعد حوالي 12 كلم من ساحة الإضراب. وعلى الساعة السابعة بعد الزوال، تتولى الفرقة الليلية المناوبة على مستوى الساحة. وطبقا لتصريحات المضربين لم تجد الشركة أي شخص يمثل الشبان، لأن كل العمال المؤهلين هاجروا إلى الخارج. هناك خمس حوامل للحاويات، تنتظر أمام نهائي الحاويات، حيث تحاول شركة مواني دبي العالمية تصديرها عبر ميناء أوديسا بأوكرانيا. لم تتحدث التلفزة الوطنية عن هذا الإضراب إلا قليلا، ماعدا القناة المحلية التي تحدثت نوعا ما عن الإضراب، ولكن أحد العمال أعلن بصفة قاطعة بأن هذا الموقف لا يهمنا، فهم لا يتحدثون عنا، المهم بالنسبة إلينا أن كل شيء متوقف. وفي آخر المساء، اجتمع الـ 150 عاملا مضربا أمام المكتب الرئيسي للشركة، لقد تعرضوا للضغط، والمفاوضون شعروا بالإحباط، والإدارة تدعي بأنها لم تتضرر من هذه الحركة الإضرابية، وتتشبث بمواقفها، وتهدد العمال بإعادة النظر في اقتراحها السابق، المتمثل في زيادة الأجور بـ 100 أورو. ويروي أحد قادة النقابة، وهو عامل أيضا، قائلا: في لحظة قصيرة، جميع أعضاء الإدارة تركوا القاعة قولا: حسنا، سنلتقي أمام المحكمة وسنرى ما إذا كان الإضراب شرعيا أم لا، على أية حال ليس لنا وقت نضيعه معها. وأضاف بأن المهم عطلة نهاية الأسبوع للتنزه والترفيه على دلتا الدانوب.

لقد كانت النقاشات بين العمال في غاية الحيوية: ماذا ستكون النتائج الناجمة عن توقيف شرعي للإضراب؟ وماذا ستفعل النقابة إذا ما طال الإضراب؟ ولكن بدون شك فإن مواصلة هذا الإضراب ضروري. ويضيف «عند عودتنا يوم الاثنين سوف لن نطالب بـ 700 رون، بل سنطالب بـ 700 أورو». وبينما مئات الآلاف من السياح الذين يتنزّهون على الشواطئ القريبة من البحر الأسود، على بعد بضعة كيلو مترات من العمال المضربين الذين يحضرون أنفسهم لخوض صراع طويل، أعلنت النقابة عن إضراب تضامني مع كل عمال ميناء كونستانتزا.

الملتقى العالمي العاشر للأحزاب الشيوعية والعمالية بساو باولو الاشتراكية هي البديل

مظاهر انعدام العدالة واللامساواة وكذلك الحروب والأزمات. إن ساحة التطور التاريخي تشهد اليوم المواجهة بين قوتين متناحرتين تعلن عن نفسها بوضوح - من جهة الخطر على السلم وعلى السيادة الوطنية وعلى حقوق الشعوب والكادحين، ومن جهة أخرى هناك إمكانيات عظيمة من أجل النضال والتقدم في قضية حرية الكادحين والشعوب، في قضية التقدم الاجتماعي والسلام، في قضية الاشتراكية والشيوعية. إن الأحزاب الشيوعية والعمالية المجتمعة في سان باولو توجه التحية إلى النضال الشعبي المنتشر في كل أنحاء العالم ضد الاستغلال والطغيان الرأسمالي، والمتصدي للهجمات المتصاعدة على المكاسب التاريخية للحركة العمالية، وضد الهجوم المعادي للديمقراطية وللنزعة الحربية التوسعية للإمبريالية. إن الصدمة الناتجة عن إفلاس الليبرالية الجديدة تبين ليس فقط انهيار سياسة إدارة الأعمال الرأسمالية بل وتصعد الرأسمالية بشكل عام، كما تؤكد على تفوق الأفق الشيوعي والمثل الشيوعية. إننا نؤكد بأن الطريق الوحيد لتحقيق حرية الكادحين والشعوب يكمن في إسقاط سلطة الرأسمال وفي تحطيم الأحلاف الإمبريالية، وفي التحولات ذات الطابع التحرري والمعادي للاحتكارات. ونحن مقتنعون اقتناعاً عميقاً بأن البديل يكمن في الاشتراكية، التي تؤدي إلى الاستقلال الفعلي والشامل للشعوب، إنها الطريق الوحيدة التي تثبت حقوق الكادحين وكذلك الطريق الوحيدة التي تستطيع أن تضع حداً للأزمات الرأسمالية الهدامة. نحن نتوجه بالنداء إلى الطبقة العاملة ولكل الكادحين ولكل شعوب العالم بالانضمام إلى قضية الشيوعيين والثوريين والاتحاد من أجل تحقيق مصالحهم الطبقيّة وأمنياتهم، من أجل توحيد سواعدهم في بناء عالم الازدهار والعدالة والسلم لكل البشرية. إننا واثقون بإمكانية بناء عالم آخر، عالم حر خالٍ من الاستغلال الطبقي والاضطهاد الرأسمالي، ونحن نعلن عن التزامنا باستمرار السير على النهج التاريخي في بناء عالم خالٍ من الاستغلال الطبقي والاضطهاد - والذي هو الاشتراكية. الملتقى العالمي العاشر للأحزاب الشيوعية والعمالية 23 نوفمبر 2008

الشعبية والمتجسدة في تكوين ميزان جديد للقوى وبناء نظام عالمي جديد - نظام يراعي مصالح القوى الشعبية ويحقق التضامن الأممي والأخوة بين الشعوب. إن القوى الرأسمالية الكبرى والتي تأتي في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان باستخدامها المؤسسات الدولية المهيمنة التي يسيطر عليها: صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي، والبنك المركزي الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي، وكذلك باستغلال هيئة الأمم المتحدة، تحاول جاهدة إيجاد حلول هي بطبيعتها عبارة عن بذور أزمات جديدة، وذلك من أجل الإنقاذ السريع للنظام القائم وتعزيز آليات الاستغلال والضغط الإمبريالي. وباختيارها لخيارات زائفة وبإصرارها على حلول أثبتت فشلها مثل «ترشيد» وأنسنة وإصلاح الرأسمالية، تحاول هذه القوى إجراء تغييرات جزئية من أجل الحفاظ على أساسها الجوهري. إن الأحزاب الداعمة للرأسمال، وبشكل مستعجل، تتنكر لمبادئ وبنود وفاق واشنطن والتي كونت التربة الملائمة للمضاربات المالية الهمجية في الاقتصاد. أما الاشتراكيون الديمقراطيون فيحاولون إخفاء انزياحهم السابق نحو أفكار الليبرالية الجديدة مما حولهم إلى دعامة واضحة للإمبريالية، يحاولون الآن العودة إلى مفهوم «الترشيد الاقتصادي» على الشاكلة الكينزية والذي لا يغير من الطبيعة الطبقيّة للقوى الحاكمة للعالم ولا في علاقات الملكية، والتي تسعى أن لا تترك مكاناً للحلول الثورية باتجاه مصلحة الكادحين والشعوب. ولكن هذا الأفق الذي يطرحونه ليس محتوماً. فكما يبين التاريخ، يستطيع الكادحون والشعوب من خلال اتحادهم أن يحدوا مجرى التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وأن ينتزعوا تنازلات كبيرة من الرأسمال الكبير لصالح الجماهير، وأن يتصدوا لخطر الفاشية والحروب وأن يفتحوا الطريق أمام تحولات عميقة ذات طابع تقدمي بل وحتى ثوري. إن الوضع الدولي الحالي يتميز باحتدام الصراع الطبقي. فالبشرية تمر بإحدى مراحل تطورها الأكثر صعوبة وتعقيداً، فالأزمة الاقتصادية الشاملة تضافرت مع أزمة الطاقة وأزمة المواد الغذائية وكذلك الأزمة البيئية المزمنة. وتتعمق في العالم

عقد في مدينة ساو باولو في البرازيل الملتقى العالمي العاشر للأحزاب الشيوعية والعمالية بدعوة من الحزب الشيوعي في البرازيل، وذلك بين 21 - 23 نوفمبر عام 2008 وكان موضوع الأساسي للملتقى: الظواهر الجديدة للوضع العالمي واحتدام التناقضات الإمبريالية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والنضال من أجل السلم والديمقراطية والسيادة الوطنية والتقدم والاشتراكية ومن أجل وحدة عمل الأحزاب الشيوعية والعمالية. وشارك في الملتقى 65 حزياً من 54 بلداً. وتلقى المجتمعون رسالة تحية من رئيس جمهورية البرازيل إيناسو لولا داسيلفا عبر فيها: عن تقديره لنضال المشاركين دفاعاً عن مصالح العمال والفقراء، وكذا انصالحهم لبناء نظام اقتصادي عالمي جديد. وفي نهاية الملتقى وقع المشاركون على نداء ساو باولو هذا نصه: يواجه العالم أزمة اقتصادية ومالية هائلة. إن الأزمة الحالية للرأسمالية والناطقة من طبيعتها المليئة بالتناقضات التي لا يمكن علاجها، هي أعمق أزمة شهدتها العالم منذ الركود الكبير الذي عرفته الرأسمالية في عام 1929 وكما في السابق ستكون الشعوب الضحية الأساسية لهذه الأزمة. إن الأزمة الحالية هي انعكاس لأزمة أعمق ألا وهي أزمة المنظومة الرأسمالية، والتي تبين المحدودية التاريخية للرأسمالية، وكذلك تظهر الضرورة الملحة إلى تحطيمها الثوري. إن هذه الأزمة تهدد بظهور ارتداد جدي في المجال الاجتماعي والديمقراطي، وكذلك تؤسس، كما يبين ذلك التاريخ، لقاعدة التيارات الشمولية والعدوانية، والتي تتطلب يقظة أكبر ومقاومة من قبل الأحزاب الشيوعية وكذلك من قبل كل القوى الديمقراطية والمناهضة للإمبريالية. وتوجه الملايين من الأموال العامة من أجل إنقاذ المسؤولين عن هذه الأزمة، أي الرأسماليين الكبار، وكذلك كبار المضاربين الماليين. وفي الوقت ذاته يكون نصيب العمال والفلاحين وصغار الكسبة وكل الذين يعيشون من عرق جبينهم ويرزحون تحت نير الاحتكارات، زيادة الاستغلال والبطالة وتقليص الأجور والمنح التقاعدية وفقدان الأمل في المستقبل، وزيادة الجوع والفقر. وتجري حملات إيديولوجية واسعة متعددة الأوجه من أجل تمويه أسباب الأزمة وإغلاق الأبواب أمام الحلول التي توافق مصالح الجماهير

الذكرى الخمسون لانتصار الثورة الكوبية

الاشتراكية في كوبا ليست طموحا طوباويا ولكنها واقع ملموس



خلال انهيار الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي وبلدان أوروبا الشرقية التي تسببت فيه عصابة من الانتهازيين، ألف الكاتب الأميركي الاستراتيجي ، فرانسيس فوكوياما كتابه «نهاية التاريخ» أدعى فيه نهاية الصراع الطبقي وأن الليبرالية الجديدة والرأسمالية هي الهدف النهائي للبشرية، وعندها ينتهي التاريخ. وهذا يعني- من وجهة نظره - أن الماركسية والاشتراكية والشيوعية، قد ماتت، وبأن هذا الموت هو نهاية التاريخ الذي يثبت بأن الرأسمالية هي النظام الطبيعي الأبدي الذي يتوافق مع طبيعة البشر ومصالحهم. وقد برهنت الثورة الكوبية والتغيرات الديمقراطية والتقدمية في أمريكا اللاتينية واشتداد الصراع الطبقي في مختلف البلدان والأزمات المستعصية التي تتخبط فيها الرأسمالية أن هذه الأفكار والأطروحات ما هي إلا ترهات، لدرجة أن فوكوياما تخلى عنها فيما بعد.

الاشتراكية الأخرى في أوروبا إلى سقوط كوبا الاشتراكية، فعلى الرغم من حرمانها من مختلف أشكال الدعم والمساعدة التي كانت تتلقاها من البلدان الاشتراكية السابقة، وبالخصوص من الاتحاد السوفياتي، إلا أنها نجحت في مجابهة الحصار الاقتصادي المفروض عليها من الولايات المتحدة الأمريكية والذي استمر لعشرات السنين، وكان ذلك بفضل النظام الاشتراكي. كما تمكنت كوبا من التغلب على الصعوبات التي نشأت في أعقاب الكوارث الطبيعية.

إن تمسك الكوبيين باستقلالهم وسيادتهم بتضحيات جسيمة وبمقاومة خارقة للعادة قد منحهم كل مقومات البقاء، ورفض الرضوخ لعروض مغرية من الولايات المتحدة الذي من شأنه أن يؤدي إلى إعادة الهيمنة وحالة البؤس والفقر المعروفة تحت حكم باتيستا. صحيح أن كوبا هي أبعد من أن تكون جنة، ولكنها ليست الجحيم الذي تعيش فيه العديد من الشعوب التي تترجح تحت الهيمنة الإمبريالية. إن هذا البلد اليوم ينسج علاقات عديدة مع الكثير من البلدان التي تناضل من أجل تحريرها السياسي والاجتماعي في أمريكا اللاتينية وغيرها من بلدان العالم، ويتعامل بذكاء وتعقل مع مرحلة جديدة من أجل تحقيق الرفاهية

وصل إليه بلد كان متخلفا مثل كوبا، يفتقر إلى الموارد الطبيعية، وبجابه الكثير من العقبات والضعف على مدى نصف قرن من الزمان، علاوة على الجرائم وأعمال التخريب المدبرة من طرف الإمبريالية الأمريكية. إننا مهما بحثنا، فلن نجد بلدا مثل كوبا. والسبب أنها دولة اشتراكية تحررت من الهيمنة الإمبريالية والرأسمالية، واقتصادها يقوم على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج الكبرى. وهذا الطابع الجماعي للوسائل الكبرى للإنتاج هو الذي سمح لهذا البلد الصغير من التغلب على الجوع وحل المعضلات الصعبة التي كان يعاني منها الشعب الكوبي في ظل ديكتاتورية نظام باتيستا، فلم يعد هناك أناس يموتون جوعا في كوبا مثلما حصل في هايتي أو سانتو دومينغو أو غيرها من دول منطقة بحر الكاريبي، فقد كرسّت الدولة الاشتراكية اعتمادات مالية هامة للصحة، وقضت على الأمية والجهل في مختلف المناطق الريفية الكوبية ببناء المؤسسات المدرسية بالقرب من منازل الفلاحين. كما أنه بفضل الملكية العامة لوسائل الإنتاج التي أصبحت ملكا للمنتجين الحقيقيين يجري توزيع ناتج هذه الوسائل وفقا لاحتياجات الأغلبية الساحقة من الشعب الكوبي. وهكذا لم يؤد زوال الاتحاد السوفياتي والبلدان

فكوبا الاشتراكية لم تنهار بل ما تزال قائمة ، وهي أقوى من أي وقت مضى على الرغم من استمرار جريمة التطويق والحصار الذي فرضته الولايات المتحدة منذ خمسين سنة على جزيرة الحرية، بالإضافة إلى الكوارث الطبيعية التي عانت منها. فقد تمكنت كوبا بفضل التخطيط الاشتراكي والتمسك بمثل الاشتراكية أن تعثر على الحلول الضرورية اللازمة لإنقاذ حياة الآلاف من مواطنيها. في حين أن العديد من بلدان أمريكا اللاتينية التي خضعت للهيمنة الإمبريالية الأمريكية مثل هايتي وجمهورية الدومينيكان وغيرهما من بلدان منطقة البحر الكاريبي، حيث تتحكم في هذه البلدان البرجوازيات الرجعية، لم تستطع أن تفعل شيئا يذكر لشعوبها. إن الاحتفال بالذكرى الخمسين للثورة الكوبية يشكل رمزا حيا على المقاومة العنيدة للشعب الكوبي للضعف والمناورات الإمبريالية، وعلى فشل الحصار الذي تضربه الولايات المتحدة عليها وعلى تحقيق عدد من الانتصارات الهامة. ولكي نبرز أهمية هذه الإنجازات التي هي أبعد من أن تكون خيالية نطرح تساؤلات عن البلدان الأخرى الواقعة تحت سيطرة الرأسمالية هل يمكنها أن تتباهى بمدى ما

انتخاب رئيس يساري في السلفادور

في السلفادور ويبلغ من العمر 50 سنة، حاز خلال عمله الصحفي على الكثير من الجوائز الصحفية المحلية والعالمية، وأخر عمل صحفي له هو اشتغاله بالقناة التلفزيونية "خذ"، وفي سنة 2007 اعتزل العمل الصحفي وتفرغ للعمل السياسي في صفوف جبهة فارابندو مارتي التي رشحته للانتخابات الرئاسية. وقد تلقى تهنئة من الرئيس هوغو تشافيز الذي وصفه بالصحفي الشجاع.

محمد علي

الأمراض والأوبئة مثل العنف والجريمة والتعفن والفساد السياسي والاقتصادي وغير ذلك من المظاهر السلبية. والأكثر من هذا أن السلفادور في ظل الحكم اليميني قد فقدت سيادتها وقيدت باتفاق مجحفة مع الولايات المتحدة، مما نجم عن ذلك ربط اقتصادها بالشركات متعددة الجنسيات ووقوعها فريسة لآثار الأزمة الاقتصادية الرأسمالية التي شكلت وبالا على اقتصاد البلاد و صار الدولار معتمدا كعملة وطنية أما الرئيس الفائز فهو من أشهر الصحفيين

فاز مرشح جبهة فارابندو مارتي للتحريك الوطني اليسارية الصحفي موريشيو فونيس في معركة الانتخابات الرئاسية بالسلفادور، حيث أحرز، على أكثر من 50 في المئة من أصوات الناخبين. وبهذا الفوز الهام ينزاح اليمين عن سدة الحكم التي بقي فيها لعدة سنوات، كانت حصيلتها انتشار الفقر والبؤس والبطالة، وأصبحت البلاد تعيش من التحويلات المالية التي يقوم بها المهاجرون. بل أدى حكم اليمين للبلاد إلى تفشي الكثير من

تابع لصفا 15

مثاليا في ظلها؟ حقا، إن الاشتراكية ليست طوباوية، بل هي واقع ملموس. ففي كل يوم تحرز انتصارات هامة، كما يتجلى من خلال مشاركة جزيرة الحرية، في كوستا دي سويب في البرازيل، وفي مؤتمر القمة الأول لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي الذي ضم 33 بلدا من بلدان شبه القارة في غياب العملاق الأميركي. إن الكثير من الشعوب في هذه القارة تطمح في استلهام التجربة الكوبية. وخلال هذه القمة أعلن إيفو موراليس بشجاعة كبيرة عن الشعار الرائع، الذي تجاهلته وسائل الإعلام، وهو يتمثل في ضرورة سحب الدول الحاضرة في القمة سفراءها من واشنطن طالما أن الولايات المتحدة ما تزال تفرض الحصار الإجرامي على كوبا. إنه لمن الواجب علينا اليوم أكثر من أي وقت مضى، أن نبرز تضامننا في النضال ضد الامبريالية الأمريكية ودعمنا الكامل لكوبا، التي تواجه العديد من الصعوبات والحصار الإمبريالي الأمريكي. وعلينا أن نثق بأن كوبا ستحقق المزيد من الانتصارات، وأن الإمبريالية ستمنى بالمزيد من الإخفاقات. صحيح أن هناك العديد من المصاعب ما تزال تترص بهذا البلد الاشتراكي الصامد، ولذا دعا الرئيس راؤول كاسترو بمناسبة الاحتفال بمرور 50 سنة على انتصار الثورة الجماهير الكوبية إلى الاستمرار في «مقاومة العدو الأميركي»، محذرا إياهم من أن مراحل قد تكون «أكثر صعوبة» بانتظارهم في المستقبل. ولكنه أكد من جهة أخرى أن الثورة قامت وستستمر في القيام بكل ما في وسعها للاستمرار في إحراز التقدم وتقليص العواقب الحتمية للأزمة الرأسمالية الدولية إلى أدنى مستوياتها، مضيفا في الأخير بأنه «يتعين علينا أن نبرز لشعبنا الصعوبات وان نستعد بذلك لمواجهةها». لكن رغم الصعوبات التي ما تزال تحق بكوبا الاشتراكية، فإن التضامن معها والارتكاز على المكاسب التي حققتها وتطويرها ستدلل هذه الصعوبات. ولكي نبرز دلالة هذه المكاسب نلجأ إلى مقارنات هامة في مجال معين وهو المجال الصحي، فكوبا لديها اليوم 591 طبيبا لكل مئة ألف من السكان، في حين أن الولايات المتحدة لديها فقط 256 طبيبا لنفس العدد، والجزائر لديها، 113 ومصر، 54 أما أثيوبيا فلها ثلاثة أطباء فقط. وكل هذا يدل على أن الرأسمالية لا تحمل في طياتها الحلول الجذرية لمشاكل البشرية، وأنها تؤكد صحة الشعار المتداول على نطاق واسع في العالم وخاصة في أمريكا اللاتينية، وهو أنه ليس أمام البشرية من خيار سوى الاشتراكية أو البربرية وليس هناك خيار ثالث.

مقاطع من مقالة طويلة لـ لازارو باريدو ميدينا نشرت في صحيفة قرانما العالمية التي يصدرها الحزب الشيوعي الكوبي في أواخر 2008

للشعب الكوبي. ففيما يتعلق بالصحة العامة والتعليم والثقافة والتكوين والرياضة والتغذية- حتى ولو لم تكن الوجبات كافية- تصنف جزيرة الحرية في نفس الرتبة، إن لم تتجاوزها، مع الكثير من الدول الرأسمالية المتقدمة، بما فيها الولايات المتحدة. إن أولئك الذين توقعوا في بداية الثورة الكوبية، إفقارا سريعا للكوبيين قد خاب ظنهم. والواقع، أنه إذا كان هناك من إفقار للشعوب فإنه لم يحدث في كوبا، بل في البلدان التي تسيطر عليها الامبريالية وحتى في أمريكا الشمالية نفسها. وبالفعل ففي هذه البلاد الشاسعة والغنية يوجد أكثر من خمسين في المائة من العمال محرومون من الحماية الاجتماعية، والدراسة مقصورة فقط على أبناء كبار الأثرياء، حيث نجد أكثر من مليون ونصف مليون من صغار الملاك يلقي بهم في الشوارع، كما نجد المتقاعدين الذين فقدوا معاشهم التقاعدي بالملايين بعد أن دفعوا اشتراكاتهم طيلة حياتهم المهنية، وتم تدميرهم حياتهم من قبل البنوك. وباختصار يصبح الأغنياء أكثر غنى والفقراء أكثر فقرا كما هو الحال في سائر الدول الرأسمالية.

وفقا لتصريحات بوش يوجد أربعون ألف طبيب كوبي جاسوس في الخارج

ذات يوم يصرح بوش بغضب أن 40000 من الأطباء والمساعدين الطبيين الكوبيين الذين أرسلوا إلى الخارج لمساهمتهم في العلاج في إطار التضامن الأممي هم عبارة عن أطباء جواسيس. وعلى الفور يرد عليه الرئيس فيدال كاسترو أن سكان العالم الثالث سيكونون سعداء أن يروا في بلادهم نفس هذا القدر من الأطباء الجواسيس من أمريكا الشمالية. ويضيف مؤكدا: أجل، يجب التعجب من إطلاق مثل هذه التأكيدات بغضب، عندما تكون الدولة الأكثر قوة في العالم عاجزة عن إرسال العدد اللازم من الأطباء لإنقاذ الضعفاء في لحظة الكارثة الناجمة عن إعصار كاترينا. وتدل التجربة الملموسة يوميا على أن الاشتراكية ليست طوباوية كما يؤكد الاصطلاحيون. هل ننسى هنا أن العديد من شعوب أمريكا اللاتينية، والذين سبق لهم أن خاضوا تجارب مريرة داخل أنظمة كمبرادورية، يتطلعون اليوم إلى الاشتراكية، وهل ننكر أن هذه الشعوب تتطلع اليوم إلى إقامة هذا النظام الذي يقضي على البطالة والبؤس واستغلال الإنسان لأخيه الإنسان، وغيرها من الشرور التي تفرزها الرأسمالية. وهل نتجاهل أن شعوب البلدان الاشتراكية السابقة في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، تتأسف غاية الأسف على الاشتراكية، حتى لو كان كل شيء ليس

النظام الاستبدادي في إيران يقمع المظاهرات والحريات الديمقراطية تحت شعار التصدي للاستكبار العالمي

الإمبريالية ضغوطها لإرغام النظام على التخلي عن برنامجه النووي، والاختلاف فقط يمكن أن يجسد في الوسائل، وفي كيفية مواجهة الغرب المعادي لمطامح المشروع النووي لإيران، سواء أكان سلمياً أو عسكرياً، لذلك نعتقد أن التناقضات بين الجناحين قد تجد حلها في تسوية ترضي الطرفين تفرغاً لمواجهة التناقضات الأساسية بين النظام بكامله وبين الحركة الجماهيرية التي بدأت تطرح مطالب جذرية تعرض مستقبل النظام لخطر السقوط.

وبناء على ما تقدم، لا يمكن الاتفاق مع أولئك الذين يقدمون قراءات للأحداث الإيرانية تجعل فوز أحمدني نجاد في الانتخابات الرئاسية بمثابة انتصار للمقاومة ضد الإمبريالية، فالنظام ليست لديه تناقضات عدائية مع الإمبريالية، وإن حاول أن ينظر بذلك، وهو مستعد أيضاً لإقامة تسوية مع الإمبريالية وليس مقاومتها، وخاصة في إطار مساعي الإدارة الأمريكية الجديدة بقيادة باراك أوباما للانخراط في الحوار مع إيران لإيجاد حلول مقبولة في مختلف المسائل العالقة ومنها الملف النووي.

ولهذا، يجب إدانة القمع الذي لجأ إليه النظام ضد الجماهير المحتجة على الاستبداد وانغلاق الحياة السياسية والتدابير المعادية للديمقراطية وحرية التعبير والتنظيم والتظاهر وغير ذلك من المطالب التي تمكن الجماهير من مواصلة النضال لتحقيق مطالبها العميقة والجذرية، كما يجب رفض تركية مناهج النظام الاستبدادية والقمعية بحجة أن التيار الذي يقود إيران هو تيار معاد للإمبريالية، فالحقيقة أنه ليس معادياً للإمبريالية بصورة فعلية، بل بصورة شكلية، وهو مستعد للتخلي عن هذا العداء الشكلي، لكنه، من جهة أخرى، معاد للجماهير ومطالبها الديمقراطية والتقدم الاجتماعي والمساواة، وفي نفس الوقت ينبغي تأييد ودعم القوى الديمقراطية والتقدمية الإيرانية في نضالها ضد نظام الملاي الديني أو الذي يستعمل الدين لتضليل الجماهير وتفريقها وقمعها، وكذا نضالها من أجل نظام ديمقراطي علماني تقدمي يتصدى لمقاومة الإمبريالية ومصالحها في المنطقة ويسعى إلى تحقيق التقدم والرفاهية للشعب الإيراني باستعمال ثرواته لخير الشعب الإيراني برمنه.

حامد ربيع

واجهته من طرف النظام، بل استمرت بشكل أقوى، وتطورت المطالب من المطالبة بإلغاء الانتخابات المزورة وتنظيم انتخابات جديدة، إلى مطالب سياسية تتمثل في تلبية مطالب شعبية وديمقراطية مثل الشغل ومكافحة الفساد وإلغاء القوانين الاستبدادية مثل منع تكوين النقابات والأحزاب وحق العمال والجماهير في تكوين منظماتها السياسية والنقابية والمساواة وحقوق المرأة.. الخ، وتطورت هذه المطالب إلى حد المطالبة بتغيير الجمهورية الإسلامية وإقامة جمهورية ديمقراطية تقدمية تجسد مطالب الشعب الإيراني العميقة.

وإلى هنا يمكن القول بأن المظاهرات بدأت تتخذ منحرجاً يعرض النظام نفسه بجناحيه: الإصلاح والمحافظة إلى الخطر، فقد أخذت المظاهرات تتجاوز مطالب الإصلاحيين في إطار نظام الجمهورية الإسلامية الخاضعة لمرجعية ولاية الفقيه إلى جمهورية علمانية ديمقراطية تفتح المجال لكل القوى السياسية الديمقراطية والتقدمية للنضال من أجل التقدم والمساواة والعدالة، ومكافحة الإمبريالية حقاً والمصالح الاستراتيجية التي تريد المحافظة عليها في المنطقة.

إن الحركة الجماهيرية التي انطلقت عقب الانتخابات الأخيرة كان لا بد أن تنفجر سواء أكانت هناك انتخابات أم لا، وكان لا بد أن تجد الشكل المناسب للتجلي والظهور ثم التبلور طبقاً لإمكاناتها السياسية والتنظيمية، إنها تتجاوز الصراع بين التيارين الإصلاحي والمحافظة داخل النظام البرجوازي الليبرالي في الجمهورية الإسلامية، ولا شك أن قوى هذا النظام سوف تعمل على إقامة تسوية فيما بينهما من أجل مواجهة الحركة الجماهيرية والديمقراطية والتقدمية التي صارت لا تكتفي بإصلاحات شكلية داخل هذا النظام، وإنما تتطلع إلى تغييرات عميقة تستدعي تغيير النظام نفسه.

صحيح أن الشروط غير مواتية لتحقيق هذه المطالب، وصحيح أن البرجوازية الليبرالية الحاكمة بجناحيها الإصلاحي تملك قدرات كبيرة لقمع الحركة الجماهيرية وإفشال مطالبه، ولكن البداية نفسها تسبب إرغاباً للنظام، وتجعله يتكفل، وخاصة أن التناقضات بين الجناحين ليست عدائية إلى درجة التناحر، كما أن هذه التناقضات لا تمس السياسة الخارجية ومشاكلها بشكل جذري، حيث تمارس القوى

على إثر التزوير الذي مارسه الدوائر المتنفة في النظام الإيراني من أجل إعادة انتخاب أحمدني نجاد لعهداً ثانية، وبعد أن فاز هذا الأخير بهذه العهدة طبقاً للتصريحات الرسمية، حيث حقق نسبة 62,8% من الأصوات أو أكثر لصالحه (تبلغ حوالي 24,5 مليون صوت)، من أصل 39 مليون ناخب. بينما نال أبرز منافسيه المرشح المدعوم من الإصلاحيين مير حسين موسوي 33,75% من الأصوات وفق الأرقام الرسمية. أما القائد السابق للحرس الثوري، المرشح المحافظ محسن رضائي، فنال 1,73 من مجموع أصوات المقترعين، ولم ينل رئيس مجلس الشورى السابق الإصلاحي مهدي كروبي سوى 0,85% من الأصوات.

بعد كل هذا اتهمت المعارضة الإصلاحية الجهات المحافظة بالقيام بتزوير فاضح لهذه الانتخابات التي تحولت في نظرهم إلى مهزلة انتخابية، وطالب المترشحون المنافسون لنجاد وفي مقدمتهم مير حسين موسوي بإعادة الانتخابات وتحت إشراف هيئة مستقلة.

لكن الجناح المحافظ في النظام وبدعم من مرشد الجمهورية الإسلامية علي خامنئي رفض هذا المطالب وحكم بصفة الانتخابات ونزاهتها، كما أقر مجلس صيانة الدستور المكلف بتقييم النتائج صحة الانتخابات في مجملها، مع خروقات طفيفة لا تؤثر على النتائج النهائية التي تعطي الفوز عن جدارة لأحمدني نجاد. عندئذ أصر المترشحون على إلغاء الانتخابات ودعوا أنصارهم للخروج إلى الشارع للاحتجاج على تزويرها، وحدثت صدامات بين المتظاهرين وقوات الأمن والميليشيات (الحرس الثوري) التابعة للمحافظين وللمرشد الأعلى للجمهورية خاصة (الباسيج) أسفرت عن سقوط قتلى وجرحى بين المتظاهرين وعناصر مكافحة الشغب، مما أدى إلى ردود فعل منددة بمنع المظاهرات واستعمال العنف لقمعها. وطالبت العديد من الأوساط السياسية المعارضة للحكم من مختلف الاتجاهات (حزب تودة، منظمة المجاهدين، ومنظمة فدائي خلق) بما في ذلك رموز التيار الإصلاحي داخل النظام (رئيس مجلس الشورى علي لا ريجاني وهو من المحافظين، الرئيس السابق محمد خاتمي وهو من الإصلاحيين)، إلى جانب أوساط أخرى علمانية وليبرالية... الخ.

غير أن المظاهرات رغم القمع الذي

حدادة:

لبنان ما يزال يعيش عصر القبائل المتناحرة

خيارين؛ إما إلى التعايش ضمن إطار حكومة واحدة، وتعايش التضادات هذا هو تعايش معطل للحياة السياسية وللحكم في البلد، وإما إلى تصادمات ذات طابع طائفي سواء على المستوى المذهبي أم على المستوى الطائفي أو على المستويات المختلفة.. هذا الجانب بكل تفاصيله يترك لنا باب

أمل كبير بأن هذه القوى سواء تحالفت أو تخاصمت، فإنها ستترك الكيان في مهب الريح، مما يستدعي وسيجعل عملية الإصلاح والإنقاذ عملية أكثر من ضرورية.

أنتم في الحزب الشيوعي، طالبتم وما تزالون بالإصلاح السياسي وبإلغاء الطائفية السياسية ووضع برنامج لإنقاذ لبنان من أزمته الاقتصادية، لماذا لم يلق كل ذلك أذاناً صاغية لدى قوى المعارضة التي هي أقرب إليكم بحكم موقفها الوطني؟

بالحقيقة، إن المعارضة تعمل على أساس لا يختلف كثيراً عن الموالاتة في الجانب الداخلي، ويكاد هذا الأساس لا يختلف على الإطلاق، سواء على مستوى الإصلاح السياسي أم على مستوى القضية الاقتصادية الاجتماعية، فالجانبان يتقاطعان بشكل واسع ويحاولان الإيحاء بأن هذا التقاطع سببه عدم تعريض المقاومة للخطر، والنتيجة هي أنهما كلما تقاطعا وساوما على المستوى الداخلي، تعرضت المقاومة وسلاحها للخطر، والأهم برأينا أنهم متماثلون على مستوى التكوين الطائفي والسياسي وعلى مستوى الموقف والانحياز الطبقي

لمصلحة قوى البرجوازية المرتبطة بالرأسمال العالمي.

نحن نتقاطع مع المعارضة على قضية المقاومة، وكنا قد حاولنا أن نسحب هذا التقاطع بحيث تذهب المعارضة إلى الانتخابات ومعها مشروع سياسي للإصلاح على المستويين السياسي والاقتصادي - الاجتماعي، ولكن للأسف جوبهنا من أركان المعارضة السياسية سواء من حزب الله أو من التيار الوطني

الاصطفافات على الأساس المذهبي كما هو الوضع الحالي، ونعتقد أن لبنان قادم على أزمة متعددة الأشكال، أقلها الأزمة السياسية، مع استمرار التوترات الاجتماعية والسياسية وربما الأمنية.. هذا بالجانب السلبي.



أما في الجانب الإيجابي، فبرأينا أن هذا المستوى من الأزمة، ومن الوصول إلى ذروة هذيان النظام الطائفي، حيث ما يزال لبنان يعيش فعلاً عصر القبائل المتناحرة، أي قبيلة يرأسها سعد الحريري وتآمر بأوامره كاملة، وقبيلة يرأسها نبيه بري وتآمر بأوامره.. وقبيلة يرأسها وليد جنبلاط.. وغيره وغيره.. هذه القبائل التي عبرت عن تماسك استثنائي على أساس غرائزي وطائفي، وهي فيما يبدو متجهة إلى أحد

أسفرت نتائج الانتخابات النيابية اللبنانية، على غير المتوقع إعلامياً وشعبياً، عن فوز مرشحي فريق 41 آذار بغالبية طفيفة، لا تعكس عبر عدد المقاعد حقيقة واقع التصويت وإحصائياته حول أصوات المقترعين الذين صوّت أكثر من 55٪ منهم لمصلحة المعارضة

مقابل أقل من 45٪ لمصلحة الموالاتة. هذا التناقض له أسباب عدة، لعل غير الأساسي منها قيام الفريق الفائز، المدعوم إمبريالياً، ومن دول الاعتدال العربي، بشراء عدد كبير من أصوات المقيمين والمغتربين الذين استقدموا، واستمرار وسائل إعلامه طوال الفترة التي سبقت الانتخابات وأثناءها، بالتضليل الممنهج والتحريض الطائفي، ثم إدارته لعمليتي الاقتراع وفرز الأصوات.. أما الأسباب العميقة فيرى كثيرون أنها تكمن في مواضع أخرى، من بينها النظام الانتخابي بحد ذاته الذي يتناقض بين أحجام التصويت والمقاعد التي يحصل عليها كل طرف/ طائفة..

وللوقوف على الأسباب الحقيقية والعميقة لنتائج هذه الانتخابات، ولمعرفة تداعياتها وأثارها السياسية على لبنان والمنطقة، تم إجراء الحوار التالي مع الدكتور خالد حدادة الأمين العام للحزب الشيوعي اللبناني.

الرفيق د. خالد حدادة، كيف

ترون في الحزب الشيوعي اللبناني النتائج التي أسفرت عنها الانتخابات البرلمانية، خصوصاً وأنكم كنتم قد استقرأتم سلفاً بعض هذه النتائج، وما هو تصوركم لتداعياتها في الفترة القادمة؟

لقد توقعنا مثل هذه النتيجة قبل إجراء الانتخابات، وتوقعنا أنها ستسفر عن تعطيل جدي للبلد، وسيظل النظام الطائفي بأزمته مهيمناً إلى حين، ونرى أن الكيان الوطني سوف يتهدد في حال استمرت

والأداء الأمريكي والعالمي في التدخل بالانتخابات اللبنانية، علماً أن طهران لم تكن مضطرة لهذا التدخل الذي كان له تأثير سلبي في امتعاض القوى المذهبية في مواجهة هذا التدخل، وعلى الأقل في مساواة إيران بأمريكا من حيث تدخلها بالشأن اللبناني.

كيف تقيّمون تجربة مرشحكم، وما هي الفوائد التي جنيتموها من المشاركة بالانتخابات بقوائم مستقلة؟

يحاول أطراف الطوائف جعل لبنان شبيهاً بالنظام الانتخابي الأمريكي، أي نظام الحزبين، حيث تضع القوى الأخرى المختلفة عن نهج الحزبين المتقاربين بالسياسة الاقتصادية الاجتماعية، ونرى أن هناك محاولة لجعل لبنان بين استقطابين جمهوري وديمقراطي، 14 و 8 آذار، وهما تياران وإن اختلفا في السياسة الخارجية إلا إنهما ملتقيان في رفض الإصلاح وفي معظم بنود السياسة الاقتصادية الاجتماعية للرأسمالية اللبنانية، وبهذا الإطار كانت هناك محاولة من الطرفين للضغط على وضعية الحزب، وليس فقط الحزب، وإنما القوى الديمقراطية الأخرى، ورغم ذلك، ورغم الاستقطابات الطائفية الحادة، نعتقد أن النتائج رغم تأثرها بهذا الجو لم تكن محبطة، بل أثبتت أن الحزب الشيوعي اللبناني لديه جسم ونواة صلبان تتجاوزان الستة بالمئة من التمثيل العام اللبناني، وفي هذا المعنى تبرز سلبيات قانون الانتخاب ولا ديمقراطيته. والشيوعيون بكل الأحوال سيدرسون نقاط القوة والضعف في برنامجهم وتحالفاتهم على قاعدة هذه النتائج.

بالنسبة للخمسين بالمئة من اللبنانيين الذين قاطعوا الانتخابات، ما رأيكم بموقفهم؟

إن جزءاً من ذلك يعد طبيعياً ويجري في كل الدول وكل الانتخابات النيابية، وإنما يلاحظ حقيقة زيادة نسبة الأوراق البيضاء في صناديق الاقتراع، وهذه نسبة نعزبها ونضيفها إلى أصوات الديمقراطيين واليساريين والعلمانيين كونها من هذا الجانب، وهناك نسبة غياب احتجاجي أكثر من عشرة بالمئة.. في كل المناطق كان هناك غياب احتجاجي رغم كل الإغراءات المادية وغير المادية نضيفها أيضاً إلى الفئة التي ترفض الحالة الراهنة وتطالب بالإصلاح وتحمل النظام بكل أطرافه المسؤولية في كل ما يجري والمسؤولية في تهديد الكيان الوطني.

ما هي مهمتكم الأساسية الآن بعد هذه الانتخابات؟

سيقوم الحزب الشيوعي اللبناني بكل قواعده وقياداته بدراسة نتائج هذه الانتخابات على طريق إعادة تدقيق المشروع السياسي وتطويره. وسنصوغ مواقفنا من قوى المعارضة بقدر اتعاضها مما جرى، أو استمرارها في ممارساتها تحت شعار الديمقراطية التوافقية وتقاسمها للسلطة مع الفئات الأخرى، ونرجح أنها ستذهب إلى التوافقات والمساومات، وهذا سيوضح الصورة أكثر في تطوير برنامج الحزب على المستويين السياسي والاقتصادي - الاجتماعي في مواجهة الحكومة، إذ لن يبقى في هذه الحكومة حينها لا أكثرية ولا معارضة، بل ستكون هناك حكومة مؤلفة من كل الفئات الطائفية السياسية مهما تغيرت ألوانها المذهبية، ومعارضة وحيدة هي المعارضة الوطنية الديمقراطية الداعية إلى التغيير الديمقراطي.

عن موقع الحزب الشيوعي اللبناني



إسرائيل تدمر لبنان مستقلة
الخصوات الدينية

الحر أو من تيار الرئيس بري، بتأجيل وتسويق، فذهبت المعارضة للانتخابات دون برنامج، بينما الأكثرية في 14 آذار، وبغض النظر عن برامجها ذات الطابع الرجعي المرتبط بمصالح الخارج والشعارات الفارغة، فقد ذهبت إلى الانتخابات ببرنامج موحد وبقيادة موحدة، أما المعارضة فذهبت دون برنامج وبشكل متفك ودون قيادة موحدة، مما جعلها بموقع دفاعي كان أحد الأسباب في خسارتها للانتخابات البرلمانية.

هل يمكن أن تتعظ المعارضة، وتحديدًا المقاومة في حزب الله، من نتائج هذه الانتخابات، وهل بدأت تدرك ضرورة وجود برنامج اقتصادي - اجتماعي مواز لبرنامج المقاومة؟

- أتمنى ذلك، رغم أملي الضعيف على هذا المستوى، لأن المشكلة بنيوية، وأعتقد أن وضع تعارض ما بين مصلحة الطائفة ومصلحة المقاومة، عادة ما يحسم لمصلحة الطائفة، ولا يحسم لمصلحة المقاومة.

على الصعيد الإقليمي، ما الذي قد ينتج برأيك عن مثل هذه النتائج الانتخابية؟

أعتقد أن هذا الموضوع سيزيد من مهام القوى التي تعد نفسها في مواجهة المشروع الأمريكي، وفي حال ذهبت إلى اتفاق، فسيكون محكوماً بسقف أدنى مما لو كانت نتائج الانتخابات غير ما جاءت به، فهذا كان سيرفع سقف الحوار أو الصدام مع المشروع الأمريكي. وطبعاً أعتقد أن القوى الإقليمية التي تحسب إلى جانب المعارضة، تتحمل أيضاً جزءاً في هذه النتائج من حيث طريقة إدارتها وسياساتها وإعلامها في موضوع الانتخابات اللبنانية، إذ لم يختلف أداء إيران عن أداء ما يسمى بقوى الاعتدال العربي

زيمبابوي أوامر قوى الاستعمار القديم



المستعمرون يفترون سيطرتهم قبل تأميم الأراضي

حقبة السيطرة الاستعمارية العنصرية، الموروثة عن اضطهاد عشرات السنين، والتمكن من بناء اقتصاد يستجيب لتطلعاته.

تلك هي المشكلة الحقيقية لزيمبابوي. فمسألة الأرض، كانت بمثابة المفجر للأزمة مع القوى الاستعمارية القديمة. وتضامنا مع طبقة المزارعين البيض، أبت البرجوازية الإنجليزية إعادة النظر في الامتيازات التي يتمتع بها هؤلاء المزارعون، على الرغم من مرور 20 سنة على الاستقلال. حيث أن المزارعين البيض الذين يمتلكون 70٪ من الأراضي الزراعية لا يزيدون عن 4000 مزارع.

كان موغابي، يحظى بامتداح حكيمته حتى سنة 2001، لأنه لم يحاول تغيير البنية الاقتصادية للاستعمار الجديد. وكان يطبق حرفيا، أوامر بريطانيا العظمى وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي. لذلك، أخذ خصومه يروجون أكاذيب تدعي أن الرفاهية كانت منتشرة قبل تأميم الأراضي. وأن هذا البلد كان بإمكانه أن يصير «خزانا للحبوب» قبل أن يدفع به موغابي إلى الخراب بقراره «الأرعن» القاضي بمصادرة أراضي الأقلية من المزارعين البيض. وحسب هؤلاء الخصوم، فإن المشاكل الاقتصادية، لم تبدأ إلا منذ سنة 2001.

المافيزوية مثل النظام الكولومبي، أو التمسا من أمراء ممالك الخليج لكي يحترموا حقوق الإنسان، أو احتجاجوا ولو شكليا ضد المساس بالحريات الديمقراطية وتزوير الانتخابات في الجزائر مثلا، الخ.

منابع الأزمة:

إن الأزمة في زيمبابوي، ليس سببها، لأن موغابي «ديكتاتور»، لكن بكل بساطة لأن القوى الامبريالية قررت أن تضع مكانه خادما مطيعا. لذلك حاولت هذه القوى، نفس كل المساعي وكل المبادرات التي قامت بها الدول المجاورة، مثل جنوب إفريقيا، هذه المساعي التي كانت تهدف إلى تكوين حكومة وحدة بين أكبر فريقين سياسيين متصارعين على السلطة، فريق موغابي وفريق تسفانغيرا. وكانت هذه القوى تعرض هذا الأخير على رفض كل مساعي التسوية مع حزب موغابي، بحجة «انتصاره في الانتخابات» وتدفع حلفاءها في هذا البلد إلى التصادم. ولا يهم إن كان ذلك سبب في غرق زيمبابوي في كارثة.

لقد توصل شعب زيمبابوي إلى التجمع في جبهة واحدة، للتصدي لكل التدخلات الإمبريالية، ثم التجند لتصفية مخلفات

نادرا ما تكون ردود أفعال القوى الاستعمارية القديمة، متمسة بهذه الدرجة من الغطرسة والنفاق، مثلما ظهر جليا عندما اتفق كل من براون رئيس الوزراء البريطاني، وبوش، وساركوزي على توجيه أمر إلى موغابي لكي يقدم استقالته. وكانوا قد وجهوا هذا الأمر بصفتهم الأمرين الناهين.

كان انتشار وباء الكوليرا، الذي أودى بحياة المئات من الزيمبابويين، ذريعة لقادة القوى الامبريالية، وحجة جديدة، لكي يشعروا شعوب وقادة دول العالم الثالث بأن عليهم السمع والطاعة، بمجرد تحريك الأصابع والجفون. ورغم ذلك، كان بإمكان موجهي هذه الأوامر أن يحصلوا على قليل من المصادقية لو تجرؤوا ووجهوا أوامرهم إلى الكيان الصهيوني للكف عن قتل الفلسطينيين وتجويعهم، أو أنهم امتنعوا عن إقامة مراسم الاستقبال الحار لبعض القادة الذين لا يحترمون سوى أشكال الديمقراطية التي يريدونها، أمثال حسني مبارك، أو أنهم قاموا بمعاقة الديكتاتور الغيني، الذي اختفي في المدة الأخيرة بعد 24 عاما من الحكم، على المذبحة التي اقترفها في حق 150 متظاهرا، كانوا يتظاهرون سلميا، أو أنهم كفوا عن مساندة الأنظمة



التبن على رأس الكونغو. وكان رد فعل بريطانيا العظمى وصندوق النقد الدولي سريعا. ومن ذلك الوقت لم يقرضوا زيمبابوي فلسا واحدا. مع استمرار دفع فوائد الديون، التي أثقلت كاهل هذا البلد. وكان التضخم المتصاعد سببا، في ردد فعل القوى الاستعمارية القديمة المتوحدة، من أجل تسليط عقوبة جماعية على «التلميذ» السيئ في المنطقة. وسواء كان تطبيقه جيدا أو غير ذلك، فإن الإصلاح الزراعي كان يهدف إلى التخفيف من وطأة الجوع في أوساط الفلاحين، وتضميد الجراح الأليمة التي خلفها الموروث الاستعماري. فالصراع الداخلي في زيمبابوي يعكس في أن واحد، مقتضيات إنهاء عملية التحرر من الاستعمار من جهة، وبناء مجتمع، في صالح المنتجين للثروة بالدرجة الأولى من جهة ثانية. أما المسائل المتعلقة بالديمقراطية، فإنها تبقى من الضروريات التاريخية والاجتماعية.

إن جنوح الهيمنة والتسلط لدى الحكومة قد يكون ناجما عن الأسباب التي لها وزنها في هذا الصراع، لكن المسؤولية الكبرى في هذه الوضعية التي يعيش فيها هذا البلد، تقع بالدرجة الأولى على تدخل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا العظمى، وكذلك الاتحاد الأوروبي. هذه القوى التي ما فتئت تحاول تنصيب نظام خاضع في زيمبابوي، وتجويع الشعب عن طريق تسليط العقوبات الجائرة.

قادر بدر الدين

القروض الثقيلة. إذ أن تلك القروض لم تكن موجهة لتطوير اقتصاد منتج في البلاد، بل كانت موجهة للاعتناء بالبنائات التحتية الضرورية لتسويق منتجات المزارعين البيض نحو الخارج. وكانت تساهم أيضا في دفع رواتب الموظفين. وكانت بريطانيا العظمى ساهرة، ليس على زيمبابوي بطبيعة الحال، بل على المحافظة على الوضع الراهن في المنطقة، وجعل دولة زيمبابوي في مقدمة المواجهة، لمنع أي انحراف ممكن نحو اليسار في جنوب إفريقيا، بعد تحررها من الميز العنصري. وصلت ديون زيمبابوي، في منتصف التسعينات، إلى حد لا يطاق. إضافة إلى عجز تام في توفير المواد الغذائية، فازدادت الأوضاع تفاقما. وأخذت البلدان الدائنة تعمل على تشديد الخناق، تطبيقا لتعليمات الليبرالية الجديدة، وتسبب ذلك شيئا فشيئا في كساد اقتصادي جعل البلاد غير قادرة على استيراد الوسائل الضرورية لتسيير الاقتصاد.

معاقبة العنصر السيئ

ارتكب موغابي أول «خطأ» عندما شارك في العمل العسكري المشترك لبلدان مجموعة تطوير بلدان إفريقيا الجنوبية، بغية دعم لوران ديزيري كابيلا القادم حديثا إلى السلطة في الكونغو، في مواجهة التدخل العسكري لدولة رواندا، التي كانت مسندة من الولايات المتحدة الأمريكية. هذا التدخل باغت الدول الامبريالية، التي كانت عازمة على تنصيب رجل من

إن هذا المشهد يشعرا بأننا بصدد إعادة كتابة تاريخ الجزائر أثناء الحقبة الاستعمارية، عندما كان الاستعمار ينوه برفاهية المعمرين المبتزين للشعب الجزائري.

ضرورة استكمال عملية الاستقلال:

والحقيقة، أن الرفاهية المزعومة التي يتكلم عنها خصوم موغابي، لم تكن تشمل سوى الأقلية المحظوظة من البيض، بينما الأغلبية الساحقة من الفلاحين الزيمبابويين، تعيش في بؤس شديد، منتظرة بدون جدوى، عملية إعادة توزيع الأراضي المسجلة في البرامج القديمة للكفاح من أجل الاستقلال. فالمزارعون البيض، كانوا يصدرون منتجاتهم الفلاحية ويودعون رؤوس أموالهم بالخارج، بينما الغالبية من سكان زيمبابوي تعاني من الآلام الناجمة عن سوء التغذية.

ومادامت الحكومة في زيمبابوي تتصرف كتلميذ، يحترم أوامر الشركات متعددة الجنسيات، فإن وسائل الإعلام الكبرى، لا تهتم بكشف ظاهرة البطالة، التي كانت تتفشى سنة بعد أخرى مع النمو الديمغرافي المتزايد، ولا بترسيخ جذور التخلف. كما أنها لا تهتم بحالة الضيق التي يعيشها المعوزون، ولا تتحدث عن المظاهرات العنيفة، التي انفجرت احتجاجا على الجوع الذي كان يعاني منه أغلبية الشعب الزيمبابوي، والذي كان يعبر من خلالها عن تدمره ابتداء من سنة 1996، وقد تزامنت هذه السنة، مع الجفاف الذي تأثرت به الغالبية السوداء من الشعب الزيمبابوي. لقد طال الانتظار من أجل قطع الصلة بالماضي الموروث عن الاستعمار. فمنذ ذلك التاريخ بدأ التعبير عن رفض نتائج إجراءات التسوية الهيكلية، التي كانت تطبق تطبيقا حازما من طرف حكومة موغابي.

لقد وضع موغابي الثقة في غير محلها عندما ظن أن اتباع لعبة الشركات متعددة الجنسيات وبريطانيا العظمى سيساعدون على تطوير اقتصاد بلاده، وهي من أفقر بلدان العالم. فإلى غاية 1996 عملت كل من بريطانيا وصندوق النقد الدولي على خنق زيمبابوي بواسطة

انتخاب باراك أوباما الخدعة الكبرى

إن الحملة الانتخابية لسنة 2009 كانت الأكثر كلفة في التاريخ. فأوباما وحده صرف أكثر من 600 مليون دولار. من أين جاءت هذه الأموال؟

قد يقول البعض: من المانحين الصغار، وهم كثيرون، لكن الجزء الأكبر من هذا المبلغ مصدره الشركات الكبرى. فشركتا لهمان بروذير ومورقان ستانلي منحتا ما يقرب من 2, 5 مليون دولار لأوباما ومليون دولار لماكين.

العسكري، يجب أن تتجمع حول هدف واحد، وهو المحافظة على نجاعة قوة الضربة الأمريكية. لأن العدو الأساسي الذي ينبغي، أن يستقطب أنظار الاستراتيجيين والذي يجب أن يستمر تحت الحصار من كل الجهات، وبصفة أدق، من وراء الحدود الأفغانية أيضا، هو أولا وقبل كل شيء، روسيا. لأنها البلد الوحيد في العالم الذي بإمكانه تدمير القوات الأمريكية في حرب نووية.

إن عهد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية، كقلعة للاشتراكية و«التعايش السلمي» قد ولى، وحل مكانه زمن دولة روسية امبريالية، وهي تشكل خطرا على الولايات المتحدة الأمريكية الامبريالية هي الأخرى، ولذلك، ليس من قبيل الصدفة، أن يقوم أوباما مؤخرا، بالاستعانة بنصائح، زبيغنيو بريزيسكي مؤلف كتاب «رقعة الشطرنج الكبرى» الذي يريد تقسيم روسيا إلى ثلاثة تجمعات متعارضة المصالح والمشارب ومهيأة لتكون تحت نفوذ أمريكي. تلك هي القوة المنافسة الخطيرة، التي تسعى كل القوات الغربية إلى التوحد لمواجهتها، بدعم محتمل من قبل زبائننا بالشرق الأوسط. ومن ثم، فإن اقتراح الرئيس أوباما بسحب القوات الأمريكية من العراق، يرمي إلى إزالة مشكلة، كانت وما زالت تشكل عائقا، وتضع الحكام العرب، الذين يدورون في فلك أمريكا، في موقف حرج تجاه شعوبهم. وبالقضاء على هذه المشكلة، يمكن لأمركا أن تجمع أقصى ما يمكن من القوة، استعدادا لحربها ضد روسيا.

هذا التوجه في سياسة أمريكا، نستطيع تلمسه في العديد من الخطب التي تتكلم عن تغيير أساليب العلاقات الدولية التي يجب أن تتبناها أمريكا. فإذا كانت الدبلوماسية هي المعتمدة دائما، فإنها مشروطة بأولويات الأهداف الإستراتيجية التي ترمي إلى التأكيد على زعامة أمريكا على العالم، واعتبار ذلك، شيئا طبيعيا لا يحق لأي كان أن يحتج بشأنه. وبهذا المعنى،

ينبع في صفحة 23

الجزائر @ الجمهورية عدد جويلية 2009 22

أن نزعته منه مصداقيته، بسبب سياسة بوش. وبالتالي أصبح أوباما هو المرشح المثالي، وأذكي المدافعين وأكثرهم نشاطا لفائدة النظام الرأسمالي القائم. وقد استعمل أوباما بذكاء خارق، بلاغته الخطابية الفارغة، كسياسي محنك، وبدون تورع، في استغلال عاطفة السذج واليائسين من المستقبل.

وكان أوباما قد اشتهر، في مجلس الشيوخ، كأكثر المتحمسين الأوفياء للبرجوازية الكبيرة ومخططاتها الجيوستراتيجية، فصوت لصالح ميزانيات الحرب، وكان أيضا من المساندين للحرب على لبنان من طرف إسرائيل سنة 2006. وكان قد حصل على التزكية من قبل صانعي الملوك، عندما عرض الخطوط العريضة لسياسته أمام مجلس العلاقات الخارجية.

في مركز إستراتيجيته العالمية: تفوق الولايات المتحدة الأمريكية

لقد أكدت وسائل الإعلام على معارضته لاحتلال العراق، بغرض كسب عواطف المسالمين المعادين لهذه الحرب ولكل الحروب الأخرى، لكنها تجاهلت عن قصد أن توضح، بأن أوباما لم يندد أبدا بهذا الاحتلال، بل اعتبره خطأ سياسيا كبيرا لا غير. لكونه كان يرى بأن الأولوية كان يجب أن تمنح لأفغانستان حيث القوات الأمريكية هناك في حاجة إلى دعم. وكان يرى نقل مركز ثقل الحرب «ضد طالبان» نحو المناطق الوسطى لباكستان، التي كان الديمقراطيون مثل الجمهوريين يتمنون أنه لا يلد لهذه البلاد أن تنقسم في يوم من الأيام إلى ثلاثة أقسام منفصلة. وكان هدف هؤلاء جميعا من وراء نقل مركز ثقل الحرب هذا، أن تصبح عملية إعادة انتشار القوات الأمريكية في مختلف أنحاء العالم، لمراقبة الشعوب، أمرا عاديا. فهل هذه النظرة للأمور خاطئة أم هي عملية حسابية مدققة؟

بالنسبة لأوباما، فإن محاور التدخل

إن الحملة الانتخابية التي رفعت باراك أوباما إلى رأس السلطة التنفيذية الأمريكية ستسجل في التاريخ، كأكبر عملية تضليل سياسي لم تعرف نجاحا من قبل، في ظل نظام تسيطر عليه ديمقراطية المال.

بعد ثماني سنوات من المعاناة في ظل سياسة الرئيس الأسبق جورج وولكر بوش، أمكن للملايين من الأمريكيين أن يحلموا، نتيجة لترشح باراك أوباما للرئاسيات الأخيرة، لاعتقادهم بأن هذا الرجل قد يجسد تطلعاتهم في مجتمع متحرر من هاجس البطالة، والأيام الصعبة الأخيرة من كل شهر، وحمولات مصادرة العقارات نتيجة عدم أداء القروض، وتصاعد الجرائم وانعدام الأفق في مواجهة أزمة ما، والخوف من المرض المفاجئ مع انعدام التأمينات التي من شأنها التكفل بالمرضى، إلى غير ذلك من المخاطر المحدقة بالمجتمع الأمريكي في ظل السياسات السابقة. لقد كان هؤلاء، من خلال هذا الترشح، يحلمون ببلد لا تكرهه شعوب العالم بسبب غطرسة السياسيين، الذين لا هم لهم، سوى إعلان الحروب على هذه الشعوب، معتمدين في ذلك على سياسة قانون الأقوى. لذلك كان اعتقادهم بأنهم وقعوا على الاختيار الأفضل، عندما رفعوا رجلا من أصل إفريقي على رأس القوة الأعظم في العالم، هذه القوة التي أسست هويتها على العنصرية والقضاء على الهنود.

أوباما في خدمة رأس المال

لكن أوباما هو، أولا وأخيرا، رجل النظام الرأسمالي، وقد اختير وفوض من قبل هذا النظام، لما له من قدرة على خداع الناخبين العمال، ودفاعه المستميت عن النظام الرأسمالي.

واستطاع أوباما، بمهارة فائقة، أن يستغل تطلعات أغلبية الشعب الأمريكي، وأن يمويه في خطبه، أهدافه السياسية من جهة، وأن يرسل إشارات خفية، تجاه أكبر رؤوس الأموال الصناعية العسكرية والمالية، التي تخلت عن جون ماكين، بعد

يكون لهم رد فعل؟. إن خيبة الأمل ستكون قاسية، وسوف لن يكون الانتظار طويلا.

الانتخابات التعددية والنظام الرأسمالي

لماذا سلطت وسائل الإعلام على البعض وتجاهلت البعض الآخر؟

في كل الدول الرأسمالية وفي الولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص، عندما تجند أكبر وسائل الإعلام لنصرة مرشح بعينه، فإن ذلك يعني أن هذا المرشح هو رجل البورجوازية الكبرى، وأن له حسابات تكتيكية مؤقتة. ولم نجد في يوم ما، أن الحظوظ في وسائل الإعلام، كانت متساوية بين أنصار النظام ومعارضيه الراديكاليين. ففي الولايات المتحدة مثلا، يعتبر المال وحده الذي يفتح وسائل الإعلام، وبالتالي، من ليست له مصادر مالية طائلة، مثل المرشحين الاشتراكيين أو غيرهم، من الذين لا يقعون تحت مراقبة النظام، لن يكون لهم نصيب في وسائل الإعلام الثقيلة أبدا.

من منا سمع بترشيح رالف نادر، وهو من أنصار الطبيعة، الذي رشح نفسه أربع مرات، ورغم ذلك لم يسمع به أحد. وهناك رجل آخر يساري كان له نفس المصير من التضييق. كلاهما كان ضحية مؤامرة الصمت؟. إن الديمقراطية في النظام الرأسمالي تقتضي تجنيد ضحاياها من الجماهير العريضة على الاختيار من بين رجال البرجوازية الكبيرة الذين يستخدمون آلة القمع والاستغلال لفائدة النظام الرأسمالي، مع التموه والوعد الكاذبة، لإبقاء هؤلاء الضحايا في غيبوبة تامة.

لذلك، لا يمكن لأي رجل يرغب في دعم وسائل الإعلام، التي تصنع الرجال السياسيين، أن يتحقق له ذلك، إلا إذا قدم براهين لا تقبل الشك، في كونه من الخدم الأوفياء لأقطاب النظام الرأسمالي، وأن لا خوف عليهم ولا هم يحزنون.

ق.ب



العراق.

أما على الصعيد الاجتماعي، فإن أوباما، كان قد وعد في بداية حملته الانتخابية، بإنشاء التأمينات الاجتماعية للمرضى والمعوزين، لكن هذه الوعود تلاشت شيئا فشيئا ولم تعد تذكر في خطابه الأخيرة. كما أنه يريد تخفيف الضرائب على الأغنياء، لكن دون ذكر ذلك بصفة علانية، بل تحت غطاء التخفيف من الضرائب على ذوي الدخل المتواضع.

على الصعيد الاقتصادي، عمد أوباما إلى تكوين فريق من المستشارين يتكون من الليبراليين المتشددون الذين ساهموا في عمليات المضاربة في البنوك، وفرضوا تعديلات هيكلية على الدول الواقعة تحت رحمة صندوق النقد الدولي، وشاركوا تحت حكم كلينتون في زعزعة القوانين المالية، مما فتح الباب على مصراعيه للمضاربات والمزادات في عالم المال.

فهل سينتظر الملايين من الشباب الذين تجندوا حول أوباما لمدة طويلة، دون أن

فإن أوباما هو الآخر لا يقل خطورة عن الجمهوريين. فالامبريالية هي الامبريالية. وعلى الرغم من الحيل التي يستخدمها السياسيون في هذه الأنظمة، فإن هؤلاء، لا يمكنهم التخلص من التناقضات التي يتخبطون فيها تجاه العديد من القضايا. فدعم أوباما غير المشروط لإسرائيل كجسر للامبريالية منذ 60 سنة، في هذه المنطقة الغنية بالبترو، هو جزء من تلك التناقضات التي لا حل لها. وقد ذهب أوباما أبعد من سابقه في دعمه لهذا النظام الصهيوني. فأثناء زيارته لإسرائيل أبدى احتقاره للشريعة الدولية، مصرحا بأن مدينة القدس الموحدة تحت السيطرة الإسرائيلية ستكون عاصمة أبدية لهذه الدولة. بوش نفسه لم تكن له الجرأة الكافية ليدلي برأيه في هذا الموضوع بصفة علنية. ولذلك فإن سياسة الرئيس الجديد ستكون نذير شؤم على منطقة الشرق الأوسط.

من أجل الاستمرارية وعدم التغيير تمت المحافظة على نفس الأشخاص في كل الأحوال، فإن الاستراتيجية العدوانية، للامبريالية الأمريكية ستستمر في ظل قيادة أوباما، ولن يطرأ عليها أي تغيير. فتعيين راحم إيمانويل الصهيوني الصرف، في منصب الأمين العام للبيت الأبيض، أو اختيار جو بيدان كنائب رئيس، والاحتفاظ بروبير قات وغيرهم كلهم من الإدارة السابقة، دون أن ننسى هيلاري كلينتون التي كانت تساند بكل حماس احتلال

ALGER
ALGER REPUBLICAIN

Journal fondé en 1938

Édité par la S.A.R.L. «S.L.E. Alger républicain»
au capital social de 100 000 DA
Gérant-Directeur de Publication :
Ibnou-Zahr GESSA
Siège : Maison de la Presse Tahar Djaout
3, rue Bachir Attar - 15115 - Alger
Boîte Postale N° 388
E-mail : algerrep@asslana.net
Tél : 021 67 86 67 / 021 67 86 79
Fax : 021 67 86 74
PAO / Photogravure : «Alger républicain»

Publécite : Tél : 021 66 06 79 Fax : 021 67 06 74
- Toutes les Agences ANEP
Comptes bancaires :
- B.E.A. Hassan Ben Bouali N° 380386072631
- C.P.A. Les Julets N° 400046771140
- C.C.P. N° 26819 38 Cl 54
Registre du commerce : N° 0018547 B 02
Impression :

الجزائر الجمهورية

وفاة مصطفى قايد: حياة مكرسة في خدمة المثل السامية

الجريدة أساسيا، خاصة عندما يتعلق الأمر بالدفاع عن وجودها، بجانب مصطفى خلف الله وعبد الكريم شاوي، وويليام سبورتييس وآخرين، أمثال الموحوم عبد الحميد بن زين، ولخضر قايدي.

هؤلاء مجتمعون، استطاعوا إحباط مخطط أطراف، أرادت السيطرة على الجريدة لتجعل منها منصة بدون بوصلة، واستطاعوا أيضا إفشال التي أراد إنشائها عدة جماعات من المارقين، والتي كانت تريد تحويل الجريدة إلى تابع لأجهزة خفية باسم الضرورة بهدف التخلي عن الخط التقدمي الاعتيادي، المخلص لقضية العمال، من أجل حسب زعمها- وبأقصى اسرعة تجمع أكبر، للوقوف ضد العصيان المتطوف.

في سنة 1994 كان اتخاذ القرار الجماعي بالتوقيف المؤقت للجريدة، من طرف مصطفى ورفاقه بمثابة موت الروح في الجسد. فالاختناق المالي من طرف سلطات لم تقبل أن تكون الجريدة مستقلة في خطها السياسي، من جهة وفتاوى الإسلاميين وتهديداتهم بالموت التي منعت باعة الجرائد من عرض الجريدة خوفا من تنفيذ تلك التهديدات من جهة ثانية. بالإضافة إلى حرمان الجريدة من دعم حزب الطليعة الاشتراكية، الذي فقد روحه، وكان في خضم الانفجار، بسبب تحالف المرتدين عن النهج الاشتراكي والمديرين الذين كانوا يظنون بأنهم يستطيعون، بتحالفهم ومؤامراتهم، إسكات صوت العمال. لذلك، لم يكن بوسع الجريدة سوى التوقف عن الصدور مرة أخرى. كان مصطفى، من بين هؤلاء الذين سهروا حتى لا تقع الجريدة بين يدي أعداء الطبقات المحرومة والمستغلة. ولذلك، كان من بين الذين دعموا قرار إعادة نشاط الجريدة بحلول سنة 2003. وكان من موقعه يستقبل كل إصدار للجريدة بكل سعادة.

إن معركة مصطفى مستمرة إلى حد الساعة وبصفة مستمرة لا تعرف التوقف. فإلى أحمد وصافية وسليمة وأبنائه، يقدم مدير صحيفة الجزائر الجمهورية و صحافييها أحر تعازيهم وتعاطفهم في مثل هذه المناسبة الأليمة.



مصطفى وزوجته سيمون

والخبز أيضا. كان عمره 20 عاما عندما قرر مغادرة الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، والالتحاق بالحزب الشيوعي الجزائري؛ حيث سيقى طوال حياته متمسكا به. فمهما تغيرت الأسماء بعد الاستقلال، فالأصل واحد. بعد انخراطه في الحزب الشيوعي الجزائري، التحق بجريدة الجزائر الجمهورية عام 1950 وكان حينئذ في الواحد والعشرين من عمره. ومنذ ذلك الحين ارتبطت حياته ارتباطا حميمياً بهذه الجريدة وبكل المعارك التي قادت إلى الاستقلال، والبناء الوطني، بعد أن تم الانتصار على الاستعمار ارتبطت حياته كذلك بالمعركة من أجل العدالة والاشتراكية في أصعب ظروف العمل السري بعد تعليق صدور الجريدة غداة انقلاب 19 جوان 1965 كان مصطفى من الأوائل الذين لبوا النداء عندما اتخذ القرار بالعمل في العلانية سنة 1990 في الظروف التي أدت إلى التعددية الحزبية نتيجة الانفجار الشعبي لـ 5 أكتوبر 1988 وكان حضوره كصحفي وكمستول عن

ولد مصطفى قايد في 29 سبتمبر 1921 في بوقيرات بالقرب من مستغانم . وبدأ نشاطه النضالي في سن مبكرة. أولا كعضو في الكشافة الإسلامية الجزائرية ثم انخرط في الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية وهو لم يتجاوز سن السادسة عشرة. وأدرك في وقت مبكر، بأن الكفاح من أجل الاستقلال، لن يكون له معنى، بالنسبة لكتلة العمال والفلاحين الفقراء المضطهدين، إذا كان الأمر لا يعدو أن يكون سوى تعويض الاستعمار أوربي بمستغل جزائري. واكتسب بذلك قناعة من فوائد الاستقلال لا بد أن يؤدي إلى تغييرات اجتماعية جذرية، تبدأ بمصادرة الأراضي التي كان يستغلها المعمرون وتسليمها إلى من يستثمرها بعرق جبينهم وتنتهي بتأميم المصانع والبنوك ، لكي يتسنى للمعذبين في الأرض، بعد تخلصهم من القيود، من أخذ نصيبهم من محاسن الاستقلال. مما جعله يربط علاقات مع الشيوعيين الذين كانوا يرون بأن الكفاح لا يقتصر على التحرر فقط، بل يشمل الأرض